UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

FACULTE DE DROIT ET DES SCIENCES POLITIQUES

DEPARTEMENT DES SCIENCES JURIDIQUES

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم القانونية

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

منهجية البحث العلمي1

محاضرات ألقيت وقدّمت إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون أسرة

إعداد: الدكتورة فتيسي فوزية

السنة الجامعية:

2021/2020

مقدمة:

إن إدخال مادة المنهجية ضمن مختلف برامج المقررات الدراسية المعتمدة على مستوى التعليم العالي في معظم الأطوار الدراسية، بات يشكل مطلبا أساسيا للأساتذة والطلبة على حد سواء، ويرجع ذلك لأهمية هذه المادة في عملية التكوين البيداغوجي والتحصيل العلمي من ناحية، وللصعوبات الكثيرة التي يواجهها الطلبة من ناحية أخرى، لاسيما في مجال العلوم القانونية، فيما يتعلق باستيعاب الكثير من المفاهيم والمصطلحات القانونية، وكذا إعداد البحوث العلمية باختلاف مستوياتها، وحل مختلف المسائل القانونية، التي تحتاج إلى منهجية علمية مبنية على أسس صحيحة وسليمة، وفقا للأصول المعتمدة في كتابة البحوث العلمية وحل مختلف المسائل القانونية.

ويعد تعميم تدريس مادة المنهجية في مختلف مستويات الدراسة في مجال الحقوق من العوامل الأساسية التي تسهم في عملية تطوير مهارات الطالب من الناحية المنهجية، من خلال مساعدته على تطوير آدائه وصقل شخصيته القانونية، مما يضمن تكوين نوعي للطالب خلال مراحل التدرج المختلفة، خاصة وأن مقياس منهجية البحث العلمي يبقى يستمر مع طالب الحقوق في مرحلة التكوين في الطور الثاني(الماستر) والطور الثالث(دكتوراه).

وسنحاول من خلال مقرر الدراسة في منهجية البحث العلمي1 للسداسي الأول من السنة الجامعية بالنسبة لتخصص قانون الأسرة الإجابة على عدة إشكاليات رئيسية هي:

- ما مفهوم البحث العلمي؟

- ما مفهوم التفكير العلمي؟ وكيف تطور عبر التاريخ؟ وما هي أهم معوقاته؟

- ماهي أهم مناهج البحث في العلوم القانونية؟ وأكثر هذه المناهج تطبيقا في مجال قانون الأسرة؟

وستتم الإجابة على كل هذه الإشكاليات معتمدين على المنهج الوصفي والتحليلي، مع الاستعانة أيضا بالمنهج التاريخي، وذلك من خلال التطرق إلى المحاور الرئيسية الآتية:

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

أولا: تعريف البحث العلمي

ثانيا: أهمية البحث العلمي

ثالثا: خصائص البحث العلمي

رابعا: أنواع البحث العلمي

المحور الثاني: التفكير العلمي

أولا: تطور التفكير عبر التاريخ

ثانيا: مفهوم التفكير العلمي

ثالثا: معوقات التفكير العلمي

المحور الثالث: مناهج البحث في العلوم القانونية

أولا: المنهج الوصفي

ثانيا: المنهج التاريخي

ثالثا: المنهج الاستقرائي

رابعا: المنهج الاستدلالي

خامسا: منهج تحليل المحتوى

سادسا: المنهج المقارن

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي

إذا كان البحث العلمي من أهم العوامل للحكم على تقدم البلد أو تخلفه، باعتباره أساس التنمية، فإن المنهجية تعد أساس البحث العلمي، فلا يوجد ثمة بحث علمي دون استخدام منهج محدد يتناول دراسة المشكلة بكل أبعادها وجوانبها، وهو ما يستلزم إتباع طريقة عقلانية لتقصي الحقائق وإدراك المعارف وترتيب الأفكار بهدف التوصل لنتائج معرفية مقبولة، تسهم في تطور البحث العلمي الذي يتم من خلاله بناء الحضارات والثقافات ونقلها عبر الأجيال، لذا نجد الدول تسعى جاهدة لتحقيق البحث العلمي، باعتباره يشكل عاملا رئيسيا للتقدم، وبذلك لابد من التطرق إلى تعريف البحث العلمي، أهميته، خصائصه وأنواعه فيما يلي:

أولا: تعريف البحث العلمي

إن مصطلح البحث العلمي مركب من كلمتين هما البحث والعلم، لذا يحتاج تحديد تعريف البحث العلمي إلى الوقوف على تعريف هاذين المصطلحين.

1- تعريف البحث

سنتطرق إلى تعريف البحث لغة، ثم اصطلاحا فيما يلي:

1-1- البحث لغة

كلمة البحث هي مصدر للفعل الماضي بحث[1]، ويجمع على بحوث وأبحاث، ويرد في اللغة على عدة معاني منها الطلب، السؤال، الكشف، الإستعلام، الاجتهاد، الاستقصاء والتقصى، وبذلك فان البحث في اللغة يعني" الطلب، والتفتيش وتقصي حقيقة أو أمر من الأمور"[2].

[1]- كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2003، ص 7.

[2]- ذكره عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء (الجزائر)، دون سنة النشر، ص 9.

1-2- البحث اصطلاحا

يقصد بالبحث بذل مجهود في أحد المواضيع بهدف الوصول إلى نتيجة معينة، أو هو ذلك الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو القوانين والقواعد الجديدة، ويمكن أن يكون الجهد المبذول في المسائل القانونية لأجل البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار في العلاقات بين الأفراد[1].

ويعرف على أنه:" البحث هو التفتيش والتنقيب عن حقيقة ما، وتقصيها من مصادرها بهدف الوصول إليها ونشرها"[2]، وقد أقر هذا التعريف أن البحث يتضمن معاني التفتيش والتقصي والتنقيب، وهي من المعاني اللغوية الأصيلة في البحث، كما بين هذا التعريف أن البحث يهدف إلى الوصول إلى حقيقة من الحقائق، وهو غاية البحث وغرضه، وأن الوصول إلى هذه الحقيقة المتوخاة من عملية البحث يستلزم الرجوع إلى مصادرها والإطلاع على مضامينها، ومن ثمة نشرها بين الناس لتعم الفائدة ويستفيد منها المهتمون بها[3].

ويعرف أيضا بأنه:" استقصاء دقيق، يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة، يمكن التحقق منها مستقبلا"[4]، كما أنه:" عملية تطويع الأشياء والمفاهيم والرموز، بغرض التعميم"[5]، ويأتي بمعنى التنقيب عن الحقائق، وبمعنى التفسير النقدي، وقد يأتي جامعا بينهما، فيسمى البحث الكامل[6]، كما عرفه آرثر كول "Arthur Cole" بأنه:" تقرير واف يقدمه باحث عن عمل تعهده وأتمه، على أن يشمل التقرير كل مراحل الدراسة، منذ كانت فكرة حتى صارت نتائج مدونة، مرتبة، مؤيدة بالحجج والأسانيد"[7].

---

[1]- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017، ص 4.

[2]- ذكره عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 11.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دون مكان دار النشر، ط1، 2014، ص 50.

[5]- المرجع نفسه، ص 51.

[6]- المرجع نفسه.

[7]- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968، ص 5.

وقد أصبحت مفردة البحث تطلق اليوم على البحث العلمي في مجال من مجالات العلوم، وتطلق أيضا على النتاج البحثي(أطروحة أو رسالة أو مذكرة)[1].

2- تعريف العلم:

هناك تعريفات متعددة للعلم، لذا سنتطرق إلى تعريفه لغة، ثم اصطلاحا.

2-1-العلم لغة:

يعرف العلم بكسر العين بأنه نقيض الجهل، وهو إدراك الشيء على ماهو عليه إدراكا جازما[2]، فالعلم إذن نقيض الجهل، ويرد في اللغة بعدة معان من بينها: الإدراك، المعرفة، اليقين، الإطلاع والاستعلام، الاستخبار، الاهتداء والدلالة والأثر، الشعور والدراية، وهو إدراك الشيء بحقيقته والدراية به، أو الاطلاع على معرفة من المعارف يقين واستخبار واستعلام، والاهتداء إليها بالنظر فيما يدل على أثرها ويجليها ويشير إلى مظانها ومواضعها[3].

2-2-العلم اصطلاحا:

العلم في الاصطلاح هو جملة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية، وتستخدم هذه الكلمة في عصرنا هذا للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا يكون مؤسسا على تلك القوانين الثابتة[4]، كما يعرف بأنه:" جهد إنساني عقلي منظم، وفق منهج محدد في البحث يشتمل على خطوات وطرائق محددة، ويؤدي إلى معرفة عن الكون والنفس والمجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها"[5].

---

[1]- رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2015، ص 4.

[2]- أنظر:- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، ط3، 2019، ص 7.

[3]- ذكره عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 12.

[4]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، دون سنة النشر، ص 5.

[5]- محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 7.

والعلم مجموعة منظمة من المعارف تتمحور حول موضوعات عقلية وطبيعية وإنسانية، أو هو دراسة لهاته الموضوعات بوجهات نظر مختلفة، ويمكن تعريفه بالمنهج، فيأتي على أنه دراسة ذات منهج ثابت لا يتغير بتغير الحالات، وقد وضع كوناتت تعريفين للعلم الأول استاتيكي، والثاني ديناميكي، إذ يقرر التعريف الاستاتيكي أن العلم هو مجموعة المبادئ والنظريات والقوانين والمعارف المنسقة التي تم تحقيقها، ويشير هذا التعريف للحالة الراهنة للعلم، وأغفل ما قد يحققه العلم من تقدم لاحق، فالحالة الراهنة للعلم ما هي إلا منطلقا جديدا لمزيد من الأبحاث والاختبارات المتواصلة، فإذا توقف البحث يختفي العلم وتتحول تلك المبادئ والقوانين والنظريات إلى مجرد معتقدات جامدة[1].

أما التعريف الديناميكي للعلم، فيعتبر العلم سلسلة متشابكة الحلقات من المفاهيم والنظريات والقوانين والحقائق التي تكون في تطور مستمر أو هو مجموعة من نتائج الدراسات والبحوث والحقائق والنظريات والقوانين التي بعضها توصلنا إليه وبعضها الآخر لم نتوصل إليه بعد، والبحث المستمر هو الذي يكشف عن مزيد من الحقائق والنتائج، ويتبين من هذا التعريف استحالة اكتمال العلم، باعتباره نتيجة جهد متواصل من العلماء[2].

ومعظم محاولات تحديد مفهوم العلم تدور حول حقيقة أن العلم هو جزء من المعرفة، يشتمل على الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية[3].

وليتضح معنى العلم أكثر لا بد من تمييزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة له، كالمعرفة والثقافة، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

*** تمييز العلم عن المعرفة**

إن المعرفة ببساطة هي تطورا عقليا لإدراك معنى الشيئ بعد أن كان غائبا، بمعنى آخر هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر

---

[1]– مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000، ص 44–45.

[2]– المرجع نفسه، ص 45.

[3]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 13.

التاريخ بحواسه وفكره، وتعد المعرفة ضرورية للإنسان، لأن معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، وبفضلها يتعلم كيفية اجتياز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة، ويعرف كيف يضع الاستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء[1].

والمعرفة ثلاثة أقسام حسية، فلسفية وتجريبية، **فالمعرفة الحسية** هي تلك التي اكتسبها الإنسان من خلال حواسه، كاللمس، الاستماع والمشاهدة، وهذا النوع من المعرفة يسير لأن الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان كمعرفة الإنسان للحرارة والبرودة، الليل والنهار...إلخ، **والمعرفة الفلسفية** تتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة، وهذا يستوجب الإلمام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق، وذلك من خلال البحث وإقامة الدليل على النتائج المتحصل عليها، والتي تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة للموضوع، **أما المعرفة التجريبية** فهي تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منها بالتجربة وجمع البيانات وتحليلها، ويتطلب هذا من الباحث أن يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تمكنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث للظواهر المختلفة في ظروف معينة[2].

وبذلك تعد المعرفة أوسع وأشمل من العلم، فهذا الأخير جزء وفرع من المعرفة، إذ ينطبق العلم على المعرفة العلمية التجريبية فقط ولا يستغرق كل من المعرفة الحسية والمعرفة الفلسفية، فالمعرفة تتضمن معارف علمية وأخرى غير علمية[3].

وعليه يعد البحث وحدة الإثراء العلمي، والعلم وحدة الإثراء المعرفي، والمعرفة أوسع نطاقا من العلم، والعلم أوسع نطاقا من البحث، فالعلاقة بين البحث والعلم علاقة ترابطية، إذ لولا وجود العلم ما بحثنا، ولولا البحث ما تعلمنا[4]، وعند القول بأن المعرفة للجزئية الواحدة لا تكون علما، يتبين أن

---

[1]– ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 6.

[2]– المرجع نفسه، ص 6–7.

[3]– محمد سرحان علي المحمودي، المرجع السابق، ص 13.

[4]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص 17.

المعرفة بالأمور أوسع من العلم الخاص بها، فليس كل ما نعرفه من قبيل العلوم، إلا أن كل حقيقة علمية هي ضرب من المعرفة[1].

*** تمييز العلم عن الثقافة**

الثقافة هي كل القيم المادية والروحية التي يخلقها المجتمع من خلال سير التاريخ، فالثقافة ظاهرة تاريخية يتحدد تطورها بتتابع النظم الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر الثقافة أيضا ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، العقيدة، الفن، الأخلاق، القانون، العبادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع، وكذا أنماط الحياة والسلوك في المجتمع، فالعلم فرع صغير من فروع الثقافة، وهو في نفس الوقت مؤثر وفعال فيها، حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثيرا في حياة المجتمع وفي الثقافة ذاتها[2].

وبعد هذا التحديد وبيان المقصود بكل من البحث والعلم على حدا، نشير إلى أن عبارة البحث العلمي هي مصطلح مترجم عن اللغة الإنجليزية (Scientific Research)، ويمكن اعطاء تعريف للبحث العلمي، مع العلم أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف البحث العلمي، فهناك عدة تعاريف لا تخرج في شكلها العام عن " عملية التقصي المنظم والدقيق والشامل لجميع المعلومات الذي يقوم به باحث مؤهل أكاديميا ومختص علميا، استنادا إلى الطريقة العلمية المتمثلة في خطوات وقواعد المنهج العلمي؛ بهدف الوصول إلى معرفة علمية دقيقة تتضمن اكتشاف حقائق او التثبت من حقائق قديمة موجودة، وبحث سبل تجديدها والإضافة عليها، أو تتضمن حلولا للمشكل المطروح، ونتائج علمية يمكن تعميمها ونقلها للغير، والسماح بالاستفادة منها في إطار مشكلات مشابهة أو مطابقة حال تكررها أو تجددها، مع إمكانية التدليل عليها والتأكد من صحتها وصحة تعميمها بالأدلة والبراهين المتاحة"[3].

---

[1]– زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك، دون سنة النشر، ص 9.

[2]– ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 7.

[3]– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 13.

ويعرف بأنه:" التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها"[1]، أو هو:" نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير وأسلوب للنظر في الوقائع، خيث يسعى إلى كشف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق، ثم استخلاص المبادئ العامة والقوانين العامة والتفسيرية"[2].

ويعرف أيضا بأنه:" نشاط ذي منهج يهدف إلى التنقيب عن حقيقة ما ابتغاء إعلانها دون التقيد بدوافع الباحث الشخصية أو الذاتية إلا بمقدار ما يفيد في تلوين البحث بطابعه ويعطيه من روحه التي تميزه عن غيره، أو أنه كل نشاط ذي منهج يهدف إلى إنتاج معارف جديدة ترتبط بفهم الإنسان للظواهر الطبيعية التي تحيط به، وتؤدي في النهاية إلى رفع قدرات الإنسان على التحكم والسيطرة على هذه الظواهر"[3].

كما يعرف بأنه:" عملية الاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، أو تحليل وتفسير معلومات موجودة من قبل وتطويرها من أجل إيجاد حلول لمشكلات قائمة، وذلك بإتباع أساليب ومناهج علمية"[4].

ما يمكن استخلاصه من خلال كل هذه التعريفات أن البحث العلمي يمثل مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو نظريات علمية، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة باستخدام أدوات ووسائل بحثية[5].

ثانيا: أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدة أهمها:

---

[1]– عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 12.

[2]– المرجع نفسه، ص 13.

[3]– ذكره إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دون معلومات أخرى) ،ص 6.

[4]– ذكره علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010، ص 60.

[5]– فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 9.

– الوصول إلى حقائق الأشياء والظواهر والتعرف على سر العلاقات التي تربط بينها أو حتى بين ظواهر أخرى في ذات السياق، بغض النظر عن نوع هذه الظواهر، سواء كانت طبيعية، اجتماعية، اقتصادية أو غيرها، فالبحث العلمي أداة مهمة في زيادة المعرفة والتطور واستمرار البحث العلمي، كما يساعد الإنسان على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته وتحقيق أهدافه[1].

– الإثراء العلمي من خلال الاكتشاف الجاد والتفسير والنقد المنطقي، الذي من شأنه أن يساهم في تطور معارف الإنسان وتهذيب سلوكه، وبالتالي تقدم الأفراد والمجتمعات[2].

– توسيع اطلاع الباحث على المراجع والمصادر القانونية المختلفة؛

– صقل الشهية العلمية القانونية لدى الباحث؛

– تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث؛

– الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثمة تطوير الواقع الاجتماعي؛

– تطوير اقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف[3].

كما تتمثل أهمية البحث العلمي لطالب الحقوق فيمايلي:

– إبراز قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح؛

– تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي؛

– تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث؛

---

[1]– علي مراح، المرجع السابق، ص 60.

[2]– عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، دون مكان النشر، 1999، ص 26– 27.

[3]– رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 5–6.

– التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات، والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة[1].

ثالثا: خصائص البحث العلمي

للبحث العلمي جملة من السمات والمميزات التي تميزه عن المفاهيم الأخرى المشابهة كالمعرفة والفنون...إلخ، ومن أهمها:

– **البحث العلمي بحث منهجي منظم ومضبوط،** حيث يكون إعداد البحوث العلمية وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية، وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلمي، واستعمال وسائل وطرق علمية للتحقق من الفرضيات والنتائج المتوصل إليها، كما أن البحث العلمي نشاط عقلي منظم ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات والفروض والملاحظات والتجارب والنظريات والقوانين قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا لذلك، وليست وليدة الصدفة أو أعمال ارتجالية وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه، فالتنظيم من عوامل الثقة لدى الباحث ومصدر قوته[2].

– **البحث العلمي بحث تجريبي(قابل للاختبار)**، لأن المشكلة والظاهرة محل البحث قابلة للاختبار والتجربة، فلا يتصور وصول الباحث إلى أي نتيجة بالنسبة لبعض الظواهر دون الخضوع للتجارب العلمية، باعتبارها الأكثر مصداقية ودقة.

ـ البحث العلمي بحث تفسيري، لأنه يستخدم المعرفة العلمية لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تعرف بالنظريات[3]، فيجد الباحث من خلاله تفسيرا لكل ما هو مادي من خلال التجربة.

---

[1]– المرجع نفسه، ص 6.

[2]– عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 21، أنظر أيضا:– عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 21.

[3]– كمال آيت منصور ورابح طاهير، المرجع السابق، ص 12.

ـ **البحث العلمي بحث عام ومعمم**، ذلك أن المعلومات والمعارف لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت معممة وفي متناول أي شخص[1]، فان لم يتمكن الباحث من تعميم نتائج بحثه التي توصل إليها على بيئة متشابهة أو على مجموع العينة التي اعتمد عليها فلا يمكن تسمية بحثه بالبحث العلمي.

ـ **البحث العلمي بحث حركي وتجديدي**، إن حقائق العلم ليست مطلقة أو أبدية لا تتغير ولا تتبدل، فبما أن حقائق العلم ليست بالأشياء المقدسة أو المعصومة من الخطأ، فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من الأدلة والبراهين التي تدعمها وتثبت صحتها، فإذا ما استجدت أدلة وظروف وإمكانيات جديدة تبين خطأها أو عدم صحتها، فان الحقيقة العلمية تتغير، فالبحث العلمي ينطوي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق استبدال متواصل ومستمر للمعارف القديمة بمعارف أكثر حداثة[2]، وهذه هي صفة البحث العلمي، حيث يسعى الباحث دائما لتطوير البحث العلمي، باعتباره عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية، وما توصل إليه العالم حاليا من تطور تكنولوجي دليل على ذلك، والبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وإن لم يأتي بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا[3].

– **البحث العلمي بحث نظري**، قد يكون البحث العلمي نظريا بحتا لا يتطلب فرضيات تكون محلا للتجريب، مثلما هو الأمر بالنسبة للبحث القانوني، وحتى في حالة ما إذا تطلب البحث العلمي صياغة حلول مقترحة ومحتملة في شكل فرضيات، فإنه من الضروري أن ينطلق من إطار نظري من خلاله يحدد الباحث الحدود المفاهيمية والإجرائية النظرية لموضوع دراسته، وهذا الإطار النظري الذي يستعين به الباحث في إعداد بحثه من شأنه أن يكسبه فهما أفضل لموضوع بحثه[4].

– **الموضوعية**، يجب على الباحث أن لا يترك مشاعره وآرائه الشخصية وتوجهاته تؤثر على خطوات البحث العلمي أو النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث، فلا بد أن يكون البحث القانوني

---

[1]– فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 12.

[2]– أنظر المرجع نفسه، ص 11.

[3]– أنظر: – رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 40.

[4]– ذكره عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 24– 25.

بعيدا التطرف أوالانحياز لجهة معينة، وأن يقبل الباحث ما توصل إليه من نتائج وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته الشخصية.

– **التنبؤ**، لا يقف البحث العلمي عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، بل يهدف إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث إذا طبقنا هذه النظريات في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا، ولكي تكون تلك التنبؤات مقبولة لا بد من التحقق من صحتها[1].

– **الأصالة**، وهي مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستير، دكتوراه)، والأصالة تتوفر من خلال الموضوع والعبارات وكذا أصالة المصادر والمراجع[2]، ويستند البحث الأصيل إلى أفكار وآراء جديدة، وليس مجرد السرد والنقل للمعلومات وتكديسها، بل لابد من الاستفادة منها والاستناد عليها لدعم أفكار الباحث ووجهة نظره بشأن المسألة محل البحث، وبالتالي تتوقف أصالة البحث على الموضوع ذاته وأهميته[3].

– **الدقة والتجريد**، تتسم العبارات والألفاظ في المجال العلمي بالدقة والوضوح ولا مجال للغموض أو الالتباس في أية قضية، بل في الحالات التي لا يستطيع فيها العلم أن يجزم بشيء ما على نحو قاطع، يظل هذا الشيء احتماليا في ضوء أحدث معرفة وصل إليها العلم[4]، فيجب أن يتسم البحث القانوني بالدقة في مختلف جوانبه سواء من حيث فهم الأفكار وطرحها وتسلسلها أو معالجتها ومناقشتها.

رابعا: أنواع البحث العلمي

تنقسم البحوث وتتنوع وفقا للمعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر منها، حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة.

---

[1]– ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 12.

[2]– رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 7.

[3]– علي مراح، المرجع السابق، ص 64.

[4]– ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 11.

1- تصنيف البحوث حسب الغرض(دوافع البحث، الطبيعة)

تنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى بحث علمي نظري وبحث علمي تطبيقي:

1-1- البحث العلمي النظري:

يقوم به الباحث بهدف الوصول إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية وتحصيلها وفهم أشمل وأعمق لها رغبة منه في الإطلاع والطموح العلمي، بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها[1]، ويتناول ويدرس هذا البحث الموضوعات والأفكار العلمية الأدبية والاجتماعية، التي تعرف بالعلوم الإنسانية مثل: الأدب، الفلسفة، القانون، التاريخ والدين...إلخ، وتشتق هذه البحوث عادة من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية، لذا فهي ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، غير أن ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل[2]، ويهدف هذا النوع من البحوث إلى الكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة، التي يمكن أن تسهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين[3].

1-2- البحث العلمي التطبيقي (التجريبي)

إن غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وإنما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والاجتماعية، وذلك من خلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وبهذا نشأت التكنولوجيا التي عرفت تطورا مذهلا في وقتنا الحالي، تعتمد البحوث العلمية التطبيقية على المنهج التجريبي الذي هو أحد مناهج البحث العلمي، والذي يقوم على الملاحظة ووضع الفروض والتحقق منها بالتجربة، واذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية، إلا أنه يمكن أن يجد مجال تطبيقه في العلوم الاجتماعية، كما هو الشأن في العلوم القانونية، علم الاجتماع وعلم النفس...إلخ[4].

ورغم هذا التمايز بين النوعين السابقين من البحوث، إلا أنه يوجد بينهما تلاحما وترابطا، فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة، إلا إذا استند إلى البحث العلمي النظري، كما أن هذا

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص 61.

[2]- ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 13.

[3]- رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 8.

[4]- فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 14.

الأخير يعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديدة، ويشكل أرضية ويمهد للبحث التطبيقي الذي يعد النتيجة العملية الملموسة لصيرورة عمليات البحث العلمي[1]، لذا يعرف بأنه الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لمعالجة مشكلات قائمة واختيار النظريات والفروض لبيان مدى فاعليتها في التطبيق، وبالتالي تظهر العلاقة واضحة بين هذا النوع والنوع الأول[2].

2- تصنيف البحوث على أساس الاستعمال(حسب درجة العلم، التخصص)

وتنقسم البحوث وفقا لهذا المعيار إلى مايلي:

2-1- البحث التدريبي(البحث الصفي): وهي بحوث قصيرة يقوم بها الطلبة في مختلف الجامعات والمعاهد في حصص الأعمال التطبيقية أو الأعمال الموجهة[3]، خلال مرحلة التدرج وما بعد التدرج، بهدف تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية، حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار موضوع من ضمن المواضيع المقترحة من الأستاذ، وكيفية جمع الوثائق العلمية والإطلاع عليها، وبعد ذلك وضع خطة وفقا لمعايير علمية، كما يكتسب الطالب خلال هذه المرحلة أسلوبا علميا يساعده في التحرير، وكذلك عرض هذه البحوث أمام الطلبة والأستاذ بغرض اكتساب جرأة أدبية تساعده في تكوين نفسه استعدادا لبناء مستقبله العلمي[4].

2-2- بحث التخرج(مذكرة التخرج): يتم إعداد هذه البحوث في نهاية الدراسة الجامعية(الليسانس) بالنسبة لبعض التخصصات، بهدف توسيع معارف الطالب وتنظيم أفكاره وإبراز مواهبه، ولا يشترط في هذه البحوث المثالية، فالقيمة العلمية لمثل هذه البحوث تتمثل في إتباع الطالب لقواعد وإجراءات وخطوات إعداد البحث، ومن ثمة إتباع التعليمات المقدمة له في هذا الشأن[5].

2-3- بحث الماستر: وهو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج ليسانس، وتقدر مدة التكوين في الطور الثاني (الماستر) بسنتين موزعة على أربع سداسيات، وتشتمل على مرحلتين الأولى

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص 62.

[2]- رؤوف بوسعدية، المرجع السابق، ص 8.

[3]- أنظر:- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص57.

[4]- ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 16.

[5]- كمال آيت منصور ورابح طاهير، المرجع السابق، ص 10.

نظرية تهدف إلى تعميق المعارف والتوجيه التدريجي، أما الثانية عملية تهدف إلى تدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة التخرج، التي يتم إعدادها خلال السداسي الرابع والأخير في مرحلة التكوين، وتهدف مذكرة الماستر إلى تنمية قدرات الطالب على البرهنة والتفكير العلميين، وكذا الاستنتاج وشرح نتائج الأحداث وتسجيلها في شكل قابل للاستغلال، وبصدد تحقيق هذا الهدف وتعزيزه ينبغي أن تحدد مواضيع مذكرات الماستر لتستجيب للأهداف البيداغوجية للتكوين من ناحية، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى[1].

2-4- بحث الماجستير: ويتعلق الماجستير بطلبة النظام الكلاسيكي، وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا (ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة الماجستير، ودرجة الماجستير مرحلة دراسية عليا تلي مرحلة الليسانس في النظام الكلاسيكي، وهذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك للحصول على الدكتوراه، وبحث الماجستير بحث طويل نسبيا، ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا والحصول على هذه الشهادة، وهذا البحث يناقش أمام لجنة من الأساتذة، وهو يختلف عن البحث القصير الذي يعد بقصد تنمية المعلومات ومعالجة مشكلة معينة بطريقة تقليدية، حيث يتطلب دراسة جدية[2].

والطالب في مرحلة الماجستير ليس ملزما بتحصيل الجديد والابتكار، لكن لا يعني ذلك ألا يحرص على أن يكون موضوع بحثه أصيلا قدر الإمكان، فالجدة والابتكار ليست الهدف الأساسي من هذا البحث، وإنما الهدف منه هو " تقويم المنهج وجودة الأداء أكثر من هدف الاكتشاف والابتكار...ويركز في مناقشته على منهج الطالب ولغته وأسلوبه، أكثر من التركيز على الاكتشافات الجديدة"[3]، بينما يرى البعض أن الجدة مطلوبة في هذا البحث لكن ليست بالدرجة المطلوبة في بحث الدكتوراه، والمهم أن يختلف هذا البحث عن بحث الليسانس سواء في العرض أو التحليل[4].

2-5- بحث الدكتوراه: ويتمثل في البحث الذي يعده الطالب لنيل درجة الدكتوراه بإعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهو أعلى بحث تخصصي ويمثل قمة البحوث العلمية في مجال الدراسة، فبحث الدكتوراه هو بحث علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل ضمن تخصصه، ويصح أن

---

[1]- أنظر:- عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 65- 66.

[2]- ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 17.

[3]- ذكره عبد المنعم نعيمي، المرجع السابق، ص 63.

[4]- المرجع نفسه، ص 63- 64.

يكون بحث الدكتوراه في موضوع جديد مبتكر أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر أو إضافة الجديد إليه[1].

2-6- المقالة: هي بحث قصير، يتناول معالجة مشكلة أو فكرة بعينها من خلال عرض وجيز لبعض المعلومات التي تخص الموضوع، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع[2]، ونجدها في المجلات العلمية المحكمة التي تخضع من خلالها لعملية التحكيم، وتقوم المقالة على مجموعة من الخطوات تبدأ بالتعريف بمشكلة المقال مرورا بتجميع المعلومات وتحليلها وتنتهي بالوصول إلى استخلاص النتائج والاقتراحات لحل المشكلة ونشرها من خلال المجلات العلمية.

2-7- الورقة البحثية: يستخدمها الباحث لنقل خبراته العلمية والبحثية للآخرين، وتتميز بالوضوح والإيجاز في التعبير، والموضوعية في التحليل والتفسير، والدقة في الاستنتاج، فضلا عن الأمانة العلمية في التوثيق ومن أهم ما تتضمنه الورقة البحثية عنوان الورقة البحثية، المقدمة، الأهداف، الأهمية وتحديد المشكلة، ومحتوى الورقة(العرض) مع التحليل والاختصار وإبداء الرأي الشخصي للباحث، ثم نتائج الورقة البحثية والمقترحات في الخاتمة وبعدها قائمة المراجع المعتمد عليها في الورقة.

وما يمكن قوله أنه ليس من السهولة بمكان أن يكتسب الطالب الجامعي القدرة على إنجاز بحث علمي مكتمل في معظم جوانبه، إلا أن الاهتمام والاستعداد للتعلم والعمل بتوجيهات الأساتذة، والتدريب المستمر، من شأنه أن ينمي ويزيد من قدرات الطالب على البحث، ولعله الهدف الأساسي من البحوث على مستوى مختلف الجامعات.

المحور الثاني: التفكير العلمي

لقد بات من المعلوم أن التفكير العلمي هو من كشف لنا عن معظم أسرار الكون، وذلل للإنسان مختلف الصعوبات التي كان يواجهها، وما التقدم والرقي الذي وصل إليه العالم حاليا إلا نتاج هذا التفكير العلمي، لذا سنحاول دراسته فيما يأتي من خلال التطرق إلى تطور التفكير العلمي عبر التاريخ، ثم مفهوم التفكير العلمي، وأخيرا معوقات التفكير العلمي.

---

[1]- ذكرته فريدة سقلاب، المرجع السابق، ص 17.

[2]- المرجع نفسه، ص 18.

أولا: تطور التفكير العلمي عبر التاريخ

تطور التفكير العلمي مع تطور المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني إلى أن وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ويمكن تقسيم تطور الفكر العلمي إلى ثلاث مراحل سنتطرق إليها فيما يأتي:

1- مرحلة الفكر البدائي:

الملاحظ أن تراكم معرفة الإنسان تميز بالبطء في مراحله الأولى، لاسيما في المرحلة اللاهوتية من تفسيره للواقع، والتي أبرز معالمها العالم الاجتماعي الفرنسي كونت "Auguste Comte"، ويرجع ذلك إلى سيطرة أفكار معينة على تفكير الإنسان، وممارستها لنوع من الضبط والسيطرة القوية عليه، مما أعاق الاجتهادات الفكرية الدائمة للإنسان في تفسيره لمختلف الظواهر المحيطة به[1].

كانت الحياة الاجتماعية في هذه الفترة تتميز بالبساطة وكان الإنسان يمارس هذه الحياة بدافع الغريزة والفطرة، وقد ظهرت مجتمعات بدائية انخرط فيها الإنسان من أجل مقاومة الطبيعة وتحدياتها، وفي هذه المرحلة انتشرت الأسطورة والخرافة، وكان الإنسان يعتقد اعتقادا جازما بالأساطير والخرافات في تفسيره لمختلف ظواهر الطبيعة.

ويقوم التفسير الأسطوري للظواهر على مبدأ "حيوية الطبيعة"، والمقصود بهذا المبدأ هو أن التفكير الأسطوري يقوم أساسا على صبغ الظواهر الطبيعية غير الحية بصبغة الحياة، بحيث تصبح هذه الظواهر كما لو كانت كائنات حية تحس و تنفعل و تتعاطف أو تتنافر مع الإنسان، ولو فكرنا مليا في أية أسطورة سنجدها تعتمد على هذا المبدأ اعتمادا أساسيا، فأسطورة "إيزيس وأوزيريس"، التي كان المصريون القدماء يفسرون بها فيضان نهر النيل، ما هي إلا إضفاء لطابع الحياة ولانفعالات الأحياء على ظاهرة طبيعية هي الفيضان، كما أن أسطورة خلق العالم على يد سلسلة الآلهة التي تبدأ من "زيوس" عند اليونانيين تقوم على هذا المبدأ، حيث يكون لكل جزء من الطبيعة إله خاص به، ويسلك هذا الإله سلوكا مشابها لسلوك البشر[2].

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص 21.

[2]- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد رقم 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1978، ص 49.

وبذلك يتبين أن هناك اختلافا بين النظرة الأسطورية إلى العالم و بين النظرة العلمية الحديثة، فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإن العلم يسعى إلى تفسير الظواهر من خلال عمليات فيزيائية وكيمائية، وبذلك فإن هذا العلم مناقض تماما لهدف التفسير الأسطوري للظواهر، وقيام الإنسان بالتفسير الأسطوري و تفسير الظواهر استنادا إلى أساطير كان أمرا طبيعيا في أول عهده بالمعرفة، حيث أصبغ ظواهر الطبيعية بصبغة الأحاسيس والخبرات التي يشعر بها، فيتصور هذه الظواهر كما لو كانت تنفعل وتفرح وتغضب وتحب وتكره مثله، وهكذا فسر البشر كسوف الشمس في إطار التفسير الأسطوري بأن الشمس غاضبة[1].

2- مرحلة الفكر الديني والميتافيزيقي:

بعد مرحلة الفكر البدائي جاءت المرحلة الميتافيزيقية من تفكير الإنسان، إذ نشطت محاولاته الفكرية لكن ذلك دون وجود منهج معين يوجه عملية التفكير خلال تلك المرحلة، مع أن التراث الفكري في هذه الفترة من تفكير الإنسان تزايد، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة تنظيم أو اتباع طريقة علمية دقيقة في تحصيله، بل جاء نتاج تصور أو تخيل فلسفي ينزع للمعاني المطلقة والمبادئ العامة الكلية، وعلى الرغم من أن هذه المرحلة قد ساهمت في تحرير فكر الإنسان من مراحله الأولى من النزوع لتفسير الظواهر بقوى خارقة، غير أنها جعلت من الميتافيزيقيا منهجا عاما للتفكير[2].

وقد عاش الإنسان مرحلة ظهرت فيها الرسالات السماوية، منحته آفاق الرقي والتطور واستطاع أن يخرج من الظلمات إلى النور، حيث اهتمت الأديان بالجانب الروحي والعقلي للإنسان، وقد جاء خاتم الأديان مركزا على وجوب التفكير العلمي منذ نزول أول آياته، والتي دعت النبي الأمي إلى القراءة والتعلم، ومع تواصل الصياغات واستمرارية الضمانات، جاءت الدعوة إلى وجوب إعمال العقل، وإلى التعقل والتعلم والتفكير والتدبر والتأمل، وهي دعوة صريحة إلى التفكير المنهجي، وهو ما أدى

---

[1]- المرجع نفسه، ص 49- 50.

[2]- علي مراح، المرجع السابق، ص 21- 22.

إلى توعية العلماء المسلمين، فحاولوا توظيف التفكير العلمي في معرفة حقائق الكون من خلال الاندفاع إلى عالم التجارب والبراهين والأدلة والنتائج، بعيدا عن الشعوذة والدجل والخرافة والأساطير[1].

وكانت أوروبا في الوقت الذي كان فيه المسلمون في عصر التطور والرقي تحت سلطة الكنيسة، فقد كان العلماء ينادون بتعاليم مضادة لما تقول به الكنيسة ومن ثمة فمن الواجب اضطهادهم، وفي بعض الأحيان كان العلماء يتهمون بالسحر حتى تكون إدانتهم أيسر، فقد كانت الكنيسة تفسر كل الظواهر تفسيرا ميتافيزيقيا وكل مخالف لذلك يكون قد اعتدى على مبادئ الكنيسة وبالتالي يجب عقابه[2].

3- مرحلة التفكير الوضعي:

لقد مهدت المرحلة الميتافيزيقية من تفكير الإنسان لظهور الطريقة العلمية في المرحلة الوضعية، إذ تم رفض الأساليب والطرق القديمة في التفكير وتفسير الظواهر، وبرز التأكيد على فكرة القوانين العلمية في تفسير الظواهر والواقع وإخضاع المعرفة للملاحظة لا للتصور والتخيل، لذا سعى الإنسان إلى تحديد العلاقات بين الظواهر، وكذا إلى تحديد مجال دائرة المعاني وجعلها نسبية، بما يتوافق ويتناسب مع طبيعة الوقائع والظواهر السائدة في المجتمع، وهو ما جعل العالم الاجتماعي" كونت" يرفض مختلف الحلول التي جعلت من الأساليب والطرق العلمية في التفكير أساسا لحل مشاكل عصره وتفسير مختلف ظواهره[3].

وبذلك أكد على التفكير الوضعي وجعل منه منهجا علميا عاما، مما أسهم في تحقق تقدم العلوم في هذه المرحلة من تفكير الإنسان، وباتت معارف الإنسان مطردة في تراكمها، وأضحى للإنسان مجاله المعرفي الذي يساعده على تحديد سلوكه واتجاهاته تجاه ظواهر الوجود بشكل عام والوجود الاجتماعي في الفترة الأخيرة بشكل خاص، كذلك تبلورت الصيغ العلمية لكافة العلوم سواء الطبيعية منها أو الاجتماعية، وتقدمت مناهجها، وأصبحت تسعى للكشف عن الحقائق وتحديد مميزاتها من

---

[1]- عبد الله التطاوي، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005، ص 15- 16.

[2]- أنظر:- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 54.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص 22.

جهة، وتفسيرها وإظهار العلاقات بين خواصها من جهة أخرى، وبات تقويم العلم مرتبط بمدى أدائه لوظيفتي الوصف والتفسير للظواهر التي يتناولها بالمعالجة.[1]

وهكذا بات التفكير العلمي سبيلا إلى تقدم الإنسان ونهضته، وتجاوزا لمراحل جهله، وانطلاقا نحو حركة الفكر في تشخيص المشكلات، ورصد الحالة الواقعية، وتحديد معالم المشكلة[2].

وعليه فإن هذه المرحلة الوضعية لا تهتم إلا بما هو موضوعي موجود في الواقع بحيث يمكن ملاحظته والتأكد منه، وقد كان للنهضة العلمية في العصر الحديث دور في ازدهار التفكير العلمي، كما أن ما وصل إليه العلم من تطور جاء نتيجة البحوث العلمية التي توصل إليها التفكير العلمي، لذا يحتل التفكير العلمي حيزا أساسيا من مجمل القدرات العقلية[3].

وهكذا أصبحت النظرة العلمية على مستوى المجتمعات البشرية ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لأي مجتمع معاصر لا يرغب في أن يعيش على الهامش بين كافة المجتمعات[4]، وبتنا نشهد اليوم تسارع الدول المتقدمة منها والنامية لتطوير مجال البحث العلمي، وهذا الأخير مرتبط بتطور التفكير العلمي.

وتجدر الإشارة إلى أن عالم الاجتماع أوغست كونت مؤسس علم الاجتماع الحديث، يرى أن الفكر الإنساني مر بمراحل ثلاث في تطوره، وهي:

* **المرحلة الأولى:** وهي المرحلة الحسية، واعتمد فيها الإنسان على حواسه، دون محاولة معرفة العلاقات القائمة بين الظواهر، لذا كانت مرحلة للوصف وليس للفهم؛

* **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة المعرفة الفلسفية التأملية أو مرحلة البحث عن الأسباب والعلل الميتافيزيقية البعيدة عن الواقع؛

---

[1] – المرجع نفسه، ص 22– 23.

[2] – عبد الله التطاوي، المرجع السابق، ص 21.

[3] – علي مراح، المرجع السابق، ص 48.

[4] – فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 11.

* **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة المعرفة العلمية التجريبية أو مرحلة نضج التفكير البشري، وتفسير الظواهر تفسير علمي وإدراك العلاقات القائمة بينها[1].

ويرى بعض الباحثين بأن الفكر الإنساني مر بثلاث مراحل أخرى، تمثلت في المرحلة الخيالية، المرحلة الدينية والمرحلة العلمية، حيث تميزت المرحلة الخيالية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى الأرواح، وتميزت المرحلة الدينية الميتافيزيقية بمحاولة تفسير الظواهر بإرجاعها إلى علل غيبية، وظل هذا الأسلوب مسيطرا خلال العصور الوسطى حتى بدأت أفكار فرانسيس بيكون في الظهور، حينها بدأت المرحلة الثالثة وهي التفسيرات العلمية للظواهر[2].

ثانيا: مفهوم التفكير العلمي

إن من الثابت في مجال البحث العلمي أن الإحاطة بمفهوم الشئ أمر ضروري للتناول الدقيق له، ويعتبر خطوة هامة ودقيقة تساعد على بيان المقصود من المصطلح، وبالتالي تمييزه عن غيره من المصطلحات الأخرى، لذا سنتعرض فيمايلي إلى تعريف البحث العلمي، أنواع التفكير، أساليب التفكير العلمي، وأخيرا خصائص التفكير العلمي.

1- تعريف التفكير العلمي:

يعرف التفكير بأنه: "نشاط العقل في حل المعضلات والمشاكل التي تواجه الإنسان، ومحاولة التكيف مع بيئته وفهم ما يصادفه من ظواهر. ويشمل نشاط العقل القدرات العقلية والملكات الفكرية التي هي عمليات ذهنية معقدة كالإدراك والتحليل والاستنتاج والتخيل والذاكرة...إلخ التي تسعى المنهجية إلى تحقيقها"[3]، كما يعرف بأنه: "كل نشاط عقلي، أدواته الرموز) صور ذهنية، مقاييس، ألفاظ، أرقام، تعبيرات، صيغ رياضية...الخ(، وبالتالي فهو يشمل جميع العمليات العقلية والتصورات

[1] – ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط17، 2015، ص 32-33.

[2] – المرجع نفسه، ص 33.

[3] – علي مراح، المرجع السابق، ص 46.

وعمليات الحكم والفهم والاستدلال والتعليل والتعميم"[1]، وهذا يعني أن البحث العلمي يعتمد على التفكير بشكل كبير، حيث يمكن القول أن البحث العلمي يعد أرقى النشاطات العقلية التي تسعى لفهم ظاهرة محددة باستعمال المنهج العلمي بهدف الحصول على الحقائق، التي يمكن الاستفادة منها أو التحقق من صحتها[2].

أما التفكير العلمي فيعرف بأنه: "هو الأسلوب الذي يعالج به الدارس المعلومات والأفكار حتى يمكنه فهم العالم الذي يحيط به. فالتفكير نشاط عقلي هادف يمكننا من تقدير المشكلات وحلها، كما يمكننا من تفسير البيانات واتخاذ القرارات وفهم الأفكار والمفاهيم"[3].

وبذلك يعد التفكير العلمي طريقة في النظر للأشياء ترتكز في الأساس على العقل والبرهان المقنع بالتجربة أو حتى بالدليل، وهذه الطريقة يمكن أن نجدها لدى شخص لم يكتسب تدريبا خاصا في أي مجال من مجالات العلم، كما قد يفتقر إليها أشخاص لهم معارف علمية[4].

2- أنواع التفكير

تطور التفكير العلمي مع المراحل التي مر بها المجتمع الإنساني حتى وصل إلى الطريقة العلمية الحديثة، ووفقا لذلك اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله و تفسير ظواهر بيئية والتي مزال يلجأ إليها بعض الناس أحيانا لمواجهة مختلف المشاكل و يمكن حصر هذه الأنواع من التفكير في:

2-1- التفكير الخرافي: تعتمد على طريقة العادات و التقاليد في حل المشكلات، ويستند فيها الإنسان على أسباب غيبية غير صحيحة لتفسير أو حل مشكلات بيئية؛

[1]- عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014، ص 18.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- المرجع نفسه، ص 48.

[4]- فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 11.

2-2- التفكير عن طريق المحاولة و الخطأ: ويعتمد على الخبرة الشخصية للوقت والجهد، ورغم قيمتها إلا أن هذه الخبرة عرضة لعوامل شتى تقلل من صلاحيتها وكفايتها في الحكم على الأشياء كما أنها ذاتية ومضيعة للوقت و الجهد؛

2-3- التفكير بعقول الآخرين(الاتكالي): ويكون بصور عديدة كالاعتماد على الكهنة والعرافين أو الأخذ بآراء الآخرين دون رؤية؛

2-4- التفكير الخيالي (الحلمي، أحلام اليقظة): ويعتمد على الوهم أو الخيال لأنه يتخيل أشياء غير موجودة ويحاول تجسيدها في الواقع؛

2-5- التفكير العلمي: بعد ذلك توصل التفكير البشري إلى المرحلة الوضعية أو العلمية، والتي تهتم بكل ما هو موضوعي موجود في الواقع ويمكن ملاحظته والتأكد منه[1].

3- أساليب التفكير العلمي: تقوم عمليات التفكير العلمي على ما يلي:

3-1- التفكير النقدي (التقييم والمراجعة): إن البحث ليس مجرد جمع بيانات، ومعلومات وحقائق...، وإنما تفسير الباحث لهذه الحقائق، وتوضيح معانيها، ووضعها في إطار منطقي مفيد، هو ما يميز التفكير العلمي عن غيره، فالبحث يتطلب فكر، ومن ثمة كان التفكير الذي يتضمنه البحث هو ما يسمى بالتفكير العلمي النقدي[2]، الذي يقوم على أساس أسلوب التقييم الواعي للأفكار والمعلومات من أجل الحكم على قيمتها وتكوين آراء واستنتاجات وأوجه شبه واتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات والتصدي للمستجدات، وهكذا يصل التفكير العلمي لأسلوب التركيب والإبداع؛

3-2- التفكير الخلاق (التركيز والإبداع): إيجاد أفكار جديدة بطرق جديدة من خلال الكتابة والحديث وغيرهما، ومنه فعملية التفكير العلمي تتجاوز مسار التفكير العادي، حيث أنه يعمل على إيجاد العلاقات الجديدة بين الظواهر للوصول إلى نتائج جديدة مما ساهم في حل المشكلات[3].

---

[1]- علي مراح، المرجع السابق، ص 46- 48.

[2]- ذكره عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط9، 2005، ص 30.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص 49.

هناك علاقة وطيدة بين التفكير النقدي والخلاق فهما نتيجة مركب للعمليات العقلية ومحصلة لمنظومة التفكير العلمي بموضوعيته و خبراته.

4- خصائص التفكير العلمي: يتسم التفكير العلمي بمجموعة من الخصائص والمميزات، التي تميزه عن غيره من أنواع التفكير الأخرى، ويمكن إيجازها في الآتي:

- **التراكمية:** نبدأ مما توصل إليه الآخرون[1]، فالمعرفة عبارة عن بناء يسهم فيه كل الباحثين والعلماء، ويضيف كل باحث جديدا إلى المعرفة العلمية، فتتراكم المعرفة، وينطلق الباحث مما توصل إليه من سبقه من الباحثين، فيكمل خطواتهم ويصحح أخطاءهم أو قد يلغي معرفة سابقة[2].

- **المنهجية (التنظيم):** يمتاز التفكير العلمي بأنه يتألف من نسق عقلي منظم في ربط مختلف الحوادث و الظواهر المراد تفسيرها بظواهر أو أحداث أخرى في نفس النطاق مما يوفر الجهد و الوقت؛

- **العلية (السببية):** لكل ظاهرة سبب في العلوم، فكما توفرت أسباب معينة في ظروف معينة فإنها تؤدي إلى أحداث معينة (فالنتيجة حتمية في العلوم دقيقة و لكنها نسبية في العلوم الإجتماعية)، وتعني السببية الكشف عن العلاقات المطردة الثابتة بين الظواهر و تفسيرها و ضبط التغيرات وتعليل النتائج والأحكام المستخلصة من ذلك، وكذا الكشف في أوجه الشبه بين المختلفات؛

- **الشمولية:** دراسة الموضوع من كل النواحي ودراسة الاحتمالات والظروف التي تؤثر فيه؛

- **قابلية التحقق:** قائم على الملاحظة واستخدام المنطق والاستدلال الذي يقبله العقل؛

- **الموضوعية:** أي دراسة ما هو كائن مع استبعاد الميول و الأهواء و الآراء المسبقة، فهو تفكير نقدي يقوم على التمييز والضبط والمراجعة والدقة والتفحص[3]، وبذلك فالتفكير العلمي شرطه أن يكون موضوعيا لا ذاتيا، وموضوعيته كفيلة بتخليصه من النظرات الفردية التي غالبا ما تسيطر عليها

---

[1]- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، ط1، 2008، ص 29.

[2] - ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

[3]- علي مراح، المرجع السابق، ص 53- 54.

الأهواء والرغبات والحالات الوجدانية بشكل عام، فالحقيقة العلمية موضوعية، وكل تفكير فقد هذه الخاصية لا يعد من قبيل التفكير العلمي[1].

– **التجريد:** الابتعاد عن الميول والأهواء والمؤثرات والانفعالات التي من شأنها أن تؤثر على تفكير الإنسان ويجعله ينظر للأمور من زاوية واحدة توجهه وجهة خاصة أو قاصرة[2]، فالتجريد كما هو ظاهر من معنى هذه الكلمة خلع للصفات عن الأشياء التي تتصف بها، وهذا التجريد في مجال التفكير العلمي نجده شرطا في كل فكرة علمية[3].

ثالثا: معوقات التفكير العلمي

ظل الإنسان لفترة طويلة يستعيض عن العلم بخياله وحدسه وأفكاره المجردة، فلم يسطر لنفسه منهجا يسمح له بالاتصال المباشر بالواقع من خلال الجمع بين العقل والتجربة، إلا في مرحلة متأخرة، ويرجع ذلك لوجود عقبات أساسية حالت دون تحقق ذلك، التي مازالت لحد الساعة تشوه صورة المعرفة العلمية لدى العديد من البشر، وتتمثل هذه العقبات في:

1– الأسطورة والخرافة: سادت الأسطورة في مرحلة طويلة من تاريخ البشرية، ويرجع هذا الانتشار للفكر الأسطوري إلى أنه كان يعطي تفسير متكامل للعالم في إطار بيدائي، إذ تعبر هذه الأساطير عن نظرة الشعوب التي اتبعتها إلى الحياة والطبيعة والعالم، فهي تجمع بين الطبيعة والإنسان في وحدة واحدة، بشكل يظهر فيه العالم متلائم مع غايات الإنسان، ورغم صعوبة الفصل بين الأسطورة والخرافة، إلا أن التفكير الأسطوري هو تفكير العصور التي لم يظهر فيها العلم بعد، أو أنه لم ينتشر للحد الذي يجعل منه قوة مؤثرة في الحياة، فالأسطورة كانت الوسيلة الطبيعية لتفسير الظواهر في الفترة السابقة على ظهور العلم، بمعنى أنها كانت تقوم بوظيفة مماثلة للوظيفة التي أصبح يقوم بها العلم بعد ذلك، أما التفكير الخرافي فيقوم على إنكار العلم وعدم قبول مناهجه أو يلجأ في عصر العلم إلى طرق سابقة على هذا العصر، وفضلا عن ذلك فإن الأسطورة في العالب ما تكون تفسيرا متكاملا للعالم أو

---

[1]– زكي نجيب محمود، المرجع السابق، ص 44– 46.

[2]– علي مراح، المرجع السابق، ص 53.

[3]– زكي نجيب محمود، المرجع السابق، ص 7، 9. للمزيد من التفاصيل حول خصائص التفكير العلمي أنظر:
– ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 45– 50.

لمجموعة من ظواهره، بينما الخرافة جزئية تتعلق بظاهرة أو حادثة واحدة، فهي تتعلق بالتفاصيل التي يمكن أن تكون متناقضة فيما بينها، لأنه لا يوجد من يحاول التوفيق بين الخرافات المختلفة ويجعل منها نظاما مترابطا، ورغم هذا التمايز بين المصطلحين، إلا أنهما غالبا ما يستخدمان بنفس المعنى أو بمعنيين متقاربين[1].

وتختلف النظرة الأسطورية للعالم التي ترتكز على مبدأ حيوية الطبيعة عن النظرة العلمية الحديثة، فإذا كانت الأسطورة تفسر غير الحي عن طريق الحي، فإن العلم يسعى لتفسير الحي من خلال غير الحي، وإذا كان الفكر الأسطوري قد اختفى مع ظهور العلم، فإن الفكر الخرافي بقي متعايشا مع العلم لمدة طويلة، ولا يزال لحد الآن يمارس تأثيره على عقول البشر رغم أن نتائج السحر أو الخرافة غير مضمونة، ولعل من أهم أسباب استمرار ذلك اتجاه العقل البشري إلى التعميم السريع، إذ يؤمن بفاعليتها بناءا على نجاح أمثلة قليلة، ولما كان التركيز على هذه الحالات القليلة التي تحققت فإن الناس يعممون الحكم لينطبق على كافة الحالات، وبذلك لم يتمكن العلم من محو جميع آثار الفكر الخرافي الذي ظل راسخا في أذهان الكثيرين حتى في عصر العلم وفي أكثر المجتمعات تمسكا بالنظرة العلمية[2].

وعليه فقد اعتمد الإنسان عدة طرق وأساليب في التفكير لحل مشاكله وتفسير مختلف الظواهر، ومازال البعض أحيانا يلجأ إليها لحل مشاكلهم المختلفة[3]، وذلك رغم ما وصل إليه التفكير العلمي الحديث.

2- الخضوع للسلطة الفكرية: تعد السلطة الفكرية المصدر الذي نخضع له بناءا على أن معرفته تسمو على معرفتنا، وإن كان هذا الأسلوب مريح في حل المشكلات، إلا أنه ناتج عن العجز والافتقار للروح الخلاقة والابتكار، وقد كانت العصور التي كانت فيها السلطة هي المرجع الأخير في مسائل العلم والفكر عصور تفتقر للإبداع والتجديد، لذا وجد عصر النهضة لزاما عليه محاربة السلطة العقلية السائدة بقوة لتمهد الطريق للابتكار والابداع، ولعل أشهر أمثلة السلطة الفكرية والعلمية في التاريخ

---

[1] - فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 48- 49.

[2] - المرجع نفسه، ص 49- 56.

[3] - علي مراح، المرجع السابق، ص 46-47.

الثقافي شخصية الفيلسوف اليوناني أرسطو، الذي بقي يمثل المصدر الأساسي للمعرفة في كافة جوانبها خلال العصور الوسطى في أوروبا، كما أن الكثير من قضاياه أخذت بلا نقاش في العالم الإسلامي وإن تحرر من سلطته بعض العلماء المسلمين في مجالات معينة، خاصة في مجال العلم التجريبي، وقد كان هذا الخضوع يتخذ شكل التمجيد والتقديس لشخصية هذا الفيلسوف، إلا أنه كان ينبغي ألا يتخذ تفكيره مهما بلغ عقله، وسيلة لتعطيل تفكير الآخرين وشل قدراتهم الإبداعية حتى يكون قد أدى رسالته في إثارة العقول إلى التفكير المستقل، ولا يتم هدم سلطته من قبل الفلاسفة والعلماء في بداية العصر الحديث[1].

وبذلك تبرز أهم عناصر السلطة من ناحية أنها عقبة في وجه التفكير العلمي، ومن أهم مرتكزاتها:

– **القدم**، ويعني أن يكون الرأي قديما، ذلك أن الآراء الموروثة عن الأجداد يعتقد أن لها مكانة خاصة تفوق آراء المعاصرين، إلا أن قدم الرأي لا يعد دليلا على صوابه، ومن جهة أخرى أصبح القديم في نظر الأجيال الحالية التي تعتبر نفسها الأحكم والأوسع معرفة مرفوضا، كما تقابل آراء القدماء بالسخرية لمجرد أنها قديمة؛

– **الانتشار**، وتعبر هذه الصفة عن الامتداد العرضي بين الناس، ذلك أن الرأي تكون له سلطة أكبر إذا كان شائعا بين الناس، مما يصعب مقاومته، إلا أن الانتشار ليس مقياسا للجودة؛

– **الشهرة**، إذا صدر الرأي عن شخص اشتهر بالخبرة والدراية في مجاله يكتسب الرأي سلطة أكبر في أذهان الناس، وفي الحقيقة تجلب الشهرة المزيد من الشهرة، ويتمثل وجه الخطورة في هذا العنصر في أنه إذا كان الشخص المشهور في غير عصرنا، فلابد أن ندرك أن شهرته التي كان لها ما يبررها في وقتها، لا ينبغي أن تنطبق على كل زمان، أما إذا كان الشخص المشهور معاصرا لنا، فالخطر يكمن في أجهزة الإعلام الحديثة التي لها الوسائل الكفيلة بتضخيم الشهرة التي قد تكون مصطنعة، والأخطر من ذلك أن وسائل الإعلام قادرة على نقل السلطة من مجال لآخر؛

[1] – فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 63– 64.

- **الرغبة أو التمني**، بحيث ينجذب الناس لتصديق ما يرغبونه أو ما يتمنون حدوثه، وبالمقابل يحاربون ما يصدم رغباتهم أو يهبط أمانيهم[1].

3- انكار قدرة العقل: في ظل جمود الفكر وتحجر العقل وضيق الأفق والإنحياز بشتى أنواعه[2]، يلجأ الإنسان لقوى أخرى غير العقل يمكن أن يسميها الحدس أو الخيال، وذلك في مجال الفن، الشعر والأدب، ويؤمن بأنها هي من توجهه في هذا المجال، ويعتقد بعض المفكرين أن هذه القوى تصلح كمرشد لنا في مجال المعرفة، وينكرون قدرة العقل في هذا المجال أو يضعونه في مكانة ثانوية، وهذا التفكير كان ومازال يشكل عقبة في مجال تقدم العلم[3].

4- التعصب: يعد التعصب اعتقاد باطل، ينطوي على أن الشخص يحتكر لنفسه الحقيقة أو الفضيلة وأن غيره يفتقرون إليها، وكل من يعتنق شكل من أشكال التعصب سواء العنصري أو القومي المتطرف أو التعصب الديني يشتركون في سمات واحدة وهي الانحياز إلى موقف الجماعة دون اختيار وتفكير، ومن أعظم الأخطار التي يحدثها التعصب على العلم أنه يجعل الحقيقة ذاتية ومتعددة ومتناقضة، وهو ما يتعارض بشكل كلي مع طبيعة الحقيقة العلمية، ولو كان العقل هو الحكم بين الناس لما تعددت وتناقضت حقائقهم، وبالتالي يمكن القول أن التعصب عقبة مركبة في طريق التفكير العلمي، والعقل البشري لا يمكنه أن يجد حلا وسطا بين الإثنين، فإما العلم وإما التعصب[4].

5- الإعلام المضلل: بات الإعلام يقتصر على مجرد التلقين من طرف واحد، مقابل انصياع وخضوع الطرف الآخر، ما يؤدي إلى قيام عائق يحجب الحقائق العلمية، فلا مجال بذلك لقيام نهضة علمية تنير التفكير، فضلا عن أن وسائل الإعلام الواسعة الانتشار في الغالب لا تخدم في وقتنا الحالي مسألة العلم والتفكير العلمي، إذ أصبح للإعلام أغراض أخرى سياسية مضللة لنشر الدعايات وتزييف الواقع وحجب الحقيقة، وأضحى التفوق في هذا المجال يتجسد في القدرة على التفنن في إقناع الرأي

---

[1] - المرجع نفسه، ص 65- 72.

[2] - علي مراح، المرجع السابق، ص 56.

[3] - فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 72.

[4] - المرجع نفسه، ص 79- 82.

العام، باستخدام مختلف الإمكانيات من خلال الهيمنة على وسائل الإعلام وتسخيرها لخدمة طرف التعميم، بغرض تحقيق الربح المادي[1].

وبالتالي إذا كان الإعلام هو نقل للمعلومات أو توصيلها، فهذه الوسيلة التي تقتحم كل بيت وتخاطب كل أفراد الأسرة وتقدم موادها في إطار من الترفيه، يمكن أن تقوم بدور مهم في نشر قيم التفكير العلمي أو في هدمها، وذلك من خلال ما تقدمه من مواد علمية مباشرة أو من خلال البرامج التي تبث فيها هذه القيم بشكل غير مباشر، إلا أنه في الغالب كما قلنا سابقا ما تقدم وسائل الإعلام الواسعة الانتشار ما لا يخدم قضية التفكير العلمي، ولا يساعد على نشر قيمه بين الناس التي تتأثر بهذه الوسائل، إذ تبحث عن أفضل الطرق لتزييف عقل الإنسان أو الانحراف بإرادته في اتجاه مرسوم مسبقا، لتحقيق أهداف فئة قليلة تتحكم في الإعلام لأغراض تجارية أو سياسية، ومع ذلك نتيجة انتشار هذه الوسائل ليست كلها سيئة، ذلك أن البشر أصبحوا أقدر على اكتساب المعلومات مما كانوا في أوقات ماضية، غير أن الإمكانيات الكثيرة لهذه الوسائل ذات الانتشار الواسع أستغلت في غالبية الأحيان للإضرار بقدرة البشر على التفكير السليم[2].

وبذلك فالإعلام المضلل يعد عقبة في طريق التفكير العلمي في عصرنا الحالي، فالتفكير العلمي لا يعترف إلا بحقيقة واحدة لا يتغير تفسيرها وفقا للمصالح، كما أن التضليل يكون لما يتعلق الأمر بالمصالح السياسية أو الاقتصادية، وما يمكن قوله أن القدرة على التفكير سواء ما تعلق بالعلم أو بحياة الإنسان ومجتمعه تفكيرا علميا سليما، مهددة بتلك العقبات التي مازالت تمارس تأثيرها الضار في عقل الإنسان دون ضابط، ويدعو الدكتور فؤاد زكريا إلى حماية الأجيال الجديدة من هذه العقبات من خلال إدخال المبادئ الأولية للتفكير العلمي بشكل بسيط في البرامج التعليمية حتى يتنبه النشء منذ صغره لخطورة هذه المظاهر، كالخرافة، السلطة المتطرفة وكراهية العقل...إلخ[3].

---

[1] – علي مراح، المرجع السابق، ص 56.

[2] – فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 82– 88.

[3] – المرجع نفسه، ص 89، 92. للمزيد من التفاصيل حول معوقات التفكير العلمي أنظر:– ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 51– 53.

ويعتبر الدكتور علي مراح أن أهم المشاكل التي يعاني منها التفكير العلمي، وبالتالي البحث العلمي في الجزائر تتمثل في:

- اهمال العلماء وتهميشهم، لاسيما وأن معيار التقييم أصبح ماديا؛

- ندرة مراكز البحث ونقص الاعتمادات المالية والإمكانيات والوسائل والأجهزة والمراجع بشكل عام؛

- قلة دور النشر وتعقيد الإجراءات والتكاليف وانعدام الحوافز والوسائل العلمية؛

- قلة الباحثين، ورغم أهمية تكوين فرق للبحث إلا أنها تبقى قليلة؛

- الجمود الفكري والتحجر العقلي والانحياز المصلحي أو العاطفي أو الجهوي؛

- التضليل الإعلامي[1].

المحور الثالث: مناهج البحث في العلوم القانونية

تشتق كلمة منهج من الفعل نهج، أي سلك ومنها نهج الطريق أي سلكه وسار فيه، وبهذا المفهوم فهي تعني الطريق الذي ينبغي أن نسلكه لبلوغ الحقيقة العلمية[2]، فالمنهج لغة هو الطريق الواضح السليم، وتقابلها باللغة الفرنسية كلمة (METHODE)، ويرجع أصل هذه الكلمة إلى الكلمة اليونانية (METODOS)، والتي تعني المتابعة، والمشتقة من كلمة (ODES)، والتي تعني الطريق[3]، كما تعني البحث والنظر والمعرفة (عند أفلاطون)، ويقصد بها الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات[4].

---

[1] - أنظر:- علي مراح، المرجع السابق، ص 55- 56.

[2]- ذكره نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018، ص 55.

[3]- ذكره رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 128.

[4]- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977، ص 3.

والمنهج هو الطريق البين إلى الحق في أيسر سبله، وذكرها القرآن الكريم بصيغة" منهاج" في قوله تعالى:" لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا"[1]، ويقصد بالمنهاج هنا الطريق المحدد الواضح لمعرفة دين الله وفهم القواعد التي قامت عليه أحكامه.

ويعرف المنهج اصطلاحا بأنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة، حين نكون بها جاهلين؛ أو من أجل البرهنة عليها للآخرين، حين نكون بها عارفين"[2]، وعرف أيضا بأنه:" الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة"[3]، كما يعرف على أنه:" الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[4].

وعليه فالمنهج هو مجموعة القواعد والقوانين التي من شأنها أن توضح لنا أوجه الخطأ والصواب في مراحل وخطوات البحث، وسبل البحث عن الحقيقة، والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها ويضع قواعدها يصطلح عليه بعلم المناهج، ونتيجة لأنه يتضمن على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي نتائجه تقبل التعميم وتتصف بالتجريد، لذا أخذ صفة العلم[5]، فهو العلم الباحث في الطرق المستخدمة في العلوم للوصول إلى الحقيقة، بمعنى أنه يبحث في المناهج التي يتبعها العلماء في أبحاثهم في سبيل الوصول إلى الحقيقة كل في مجاله[6].

أما مناهج البحث فيمكن تعريفها بأنها:" الطرق والمسالك التي تساعد الباحث في حال سلوكها على الوصول لحل قضية ما أو الحصول على إجابات محددة لأسئلة قائمة للوصول إلى أهداف محددة مسبقا"[7].

---

[1]– سورة المائدة، الآية(48).

[2]– عبد الرحمان يدوى، المرجع السابق، ص 4.

[3]– ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الدنيبات، المرجع السابق، ص 99.

[4]– عبد الرحمان يدوى، المرجع السابق، ص 5.

[5]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 128– 129.

[6]– عبد الرحمان يدوى، المرجع السابق، ص 7.

[7]– عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 133.

إن كلمة المنهجية يقابلها بالفرنسية (Méthodologie) وهو مفهوم مركب من كلمتين: (méthode) وتعني النهج أو الطريقة، (Logie) وتعني العلم، وبذلك يتحدد معنى المنهجية في الطريقة العلمية، لأنه لا سبيل للعلم دون الاعتماد على الطريقة العلمية[1].

ويستشف مما سبق أن المنهج هو الخطة التي يتبعها الباحث ويتخذ منها سبيلا وطريق للوصول إلى هدف معين أو محدد، وأنه تلك الطريقة العلمية التي ينتهجها أي باحث في دراسته وتحليله لظاهرة معينة أو لمعالجته لمشكلة معينة وفق خطوات بحث محددة، للوصول إلى المعرفة اليقينية بشأن موضوع الدراسة والتحليل.

وبالنظر لأهمية المنهج في مجال البحث العلمي، سنتناول بالدراسة أهم المناهج وأكثرها استعمالا في إطار العلوم القانونية، وذلك وفقا لما يلي:

أولا: المنهج الوصفي

لا تخلو الدراسات القانونية في معظمها من استعمال المنهج الوصفي، لذا سنتناوله من خلال التعرض لتعريفه، مرتكزاته، أهدافه، مراحله، خطواته، أنماطه، تطبيقه في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يلي:

1- تعريف المنهج الوصفي: يعد أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات دقيقة وكافية بشأن ظاهرة أو موضوع معين، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، بهدف الحصول على نتائج علمية، وبعدها تفسيرها بشكل موضوعي، بما يتوافق مع المعطيات الفعلية للظاهرة[2]، فهو يهدف إلى رصد ظاهرة أو موضوع محدد بغرض فهم مضمونه، أو يكون هدفه الرئيسي تقويم وضع معين لأغراض علمية[3].

---

[1]- نور الدين حتحوت، المرجع السابق، ص 55.

[2]- إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

[3]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 120.

ويعرفه البعض بأنه عبارة عن طريقة لوصف الموضوع المراد معالجته بواسطة منهجية علمية صحيحة، وتصوير النتائج التي يتوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها[1].

يظهر المنهج الوصفي من خلال التعريفين السابقين على أنه يقوم على تفسير الوضع القائم للظاهرة موضوع البحث، وذلك من خلال تجديد ظروفها وأبعادها ووصف دقيق للعلاقات القائمة بينها، بغرض الوصول على وصف عملي متكامل ودقيق للظاهرة يقوم على الحقائق المرتبطة بها فعلا، ويمكن أن يعبر عن هذا الوصف بشكل كيفي أو كمي، كما يمكن أن يرتكز على وضع قائم في وقت محدد، وقد يكون تتبعيا يستمر لفترات أو يحدث على عدة مراحل، ويكون الغرض من الوصف الفهم أو تقويم أوضاع قائمة، وقد يكون لأهداف عملية مباشرة[2].

ويعتبر المنهج الوصفي المنهج الوحيد الممكن لدراسة ومعالجة بعض الموضوعات الإنسانية، مثل البحوث السلوكية، نتيجة عدم تمكن الباحث من القيام بتجارب بشأن هذه الموضوعات، كما يمكن استعماله في إطار دراسة مختلف الظواهر الطبيعية[3]، إذ يشمل عدد من الدراسات، كالدراسات الاستكشافية (الاستطلاعية) والدراسات التقويمية، كما يمكن أن يستعمل أسلوب الدراسة المقارنة أو دراسة الحالة، ولا يقدم الباحثون في مجال الدراسات الوصفية مجرد اعتقادات أو ملاحظات عرضية، بل يتم البحث وفق خطوات متتالية بدءا من فحص الموقف وتجميع معلومات وبيانات دقيقة وكافية عن الظاهرة موضوع البحث، ثم تحليلها بشكل موضوعي، وبعدها يتم التعرف على العوامل المكونة والمؤثرة على الظاهرة، واختيار طرق وأساليب جمع المعلومات والبيانات والاعتماد على أدوات منهجية مساعدة[4].

2- مرتكزات المنهج الوصفي(الأسس): يرتكز منهج البحث الوصفي على مجموعة من الأسس الآتية:

- إمكانية الاستفادة والاستعانة بمختلف الأدوات للحصول على معلومات دقيقة، مثل الملاحظة؛

---

[1]- ذكره نور الدين حتحوت، المرجع السابق، ص 69.

[2]- المرجع نفسه، ص 70.

[3]- إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41- 42.

[4]- نور الدين حتحوت، المرجع السابق، ص 70.

– إن غرض المنهج الوصفي يتمثل في الوصف والتحديد الكمي للظاهرة، وبالتالي يمكن أن يكون هناك اختلاف في تلك الدراسات، إذ أن بعضها يكتفي بمجرد وصف الظاهرة كمية أو كيفية، والتعض الآخر يتعدى إلى معرفة الأسباب المؤدية للظاهرة، والآخر يحاول الوصول إلى ما يمكن القيام به لاحداث تغيير أو تعديل في موقف عينة البحث...إلخ؛

– يقوم هذا المنهج على اختيار عينات ممثلة لمجتمع البحث للوصول إلى النتائج توفيرا للجهد والوقت وغيرها؛

– يستخدم الباحث الوصفي التجريد ليتمكن من تمييز سيمات الظاهرة المبحوثة وخصائصها لتداخل الظواهر الإنسانية وتعقدها وصعوبة ملاحظة الظواهر في حالاتها الطبيعية؛

– ليصل الباحث الوصفي إلى استخلاص أحكام تصدق على كافة عناصر الظاهرة المدروسة، لابد من تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الظواهر وفق معيار محدد لأجل تمكنه من استخدام التعميم لنتائجه واستنتاجاته[1].

والملاحظ أن البعض من الباحثين يوجز هذه المرتكزات في أساسين فقط، هما: التجريد والتعميم[2].

3– أهداف المنهج الوصفي: تتمثل أهداف هذا المنهج فيما يلي:

– جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة تكون موجودة فعلا في مجتمع معين؛

– تحديد مختلف المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر؛

– تحديد ما يفعله الأفراد في مواجهة مشكلة محددة، والاستفادة من آرائهم وخبراتهم وفي وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل لها طبيعة مشابهة؛

– إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر؛

---

[1] – محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020، ص 165.

[2] – أنظر في ذلك:– صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003، ص 151–152.

- إيجاد العلاقة بين الظواهر[1].

- تحديد أفضل الطرق والأدوات والآلات والمعدات للرصد، من الجوانب المختلفة، وبما يسمح للباحث بتقدير الموقف بشكل أفضل وأدق، ولكي يتجنب المفاجآت، ويقدر على الإنذار المبكر[2].

إن الهدف من تصنيف المعلومات وتنظيمها هو مساعدة الباحث على الوصول إلى استنتاجات تساعدنا في تطوير الواقع الذي ندرسه، فلا يهدف الأسلوب الوصفي إلى وصف الأحداث والظواهر أو وصف الواقع كما هو، وإنما يهدف إلى الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم هذا الواقع وتطويره[3].

4- مراحل البحث الوصفي: يتم البحث الوصفي بمرحلتين هما:

4-1- مرحلة الاستكشاف والصياغة: ويتم في هذه الدراسات استطلاع مجال محدد للبحث أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحلة قادمة، كما يمكن أن تهدف مثل هذه الدراسات إلى توضيح المفاهيم وتحديد الأولويات للمواضيع والمسائل الجديرة بالبحث أو جمع المعلومات عن القدرة العملية لإجراء بحث بشأن مواقف الحياة الفعلية، أو حصر المشكلات التي يعتبرها الناس أن لها قيمة خاصة لحياتهم وعلاقاتهم، وتستند الدراسات الكشفية على مجموعة إجراءات منهجية معلومة ومحددة تضم:

- تلخيص تراث العلوم الاجتماعية ومختلف المجالات ذات الصلة بمشكلة البحث؛

- استشارة الأشخاص الذين لهم الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة محل الدراسة؛

- تحليل بعض الحالات التي تعمل على توضيح المشكلة لدينا[4].

---

[1]- ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 139.

[2]- ذكره صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 151.

[3]- ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 140.

[4]- المرجع نفسه، ص 141- 142.

4-2- مرحلة التشخيص والوصف المعمق: يتم في هذا النوع من البحوث تحديد مختلف الخصائص، وتجميع المعلومات بوصف دقيق لكافة جوانب الموضوع محل الدراسة، بما يسمح بالتشخيص الدقيق لدوافع الموضوع، ودون الانطلاق من فروض مسبقة[1].

وبالتالي يتبين أن الفرق بين الدراسات الوصفية والاستطلاعية أو الكشفية يظهر من خلال أن الدراسات الوصفية تفترض وجود قدرا كبيرا من البيانات عن المشكلة محل البحث، بخلاف الدراسات الكشفية التي يدخل فيها الباحث الميدان دون أن يعرف الأبعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التي يعالجها، لذا يقصر اهتمامه في استكشاف كافة جوانب هذه المشكلة[2].

5- خطوات المنهج الوصفي: عند تطبيق هذا المنهج هناك مجموعة من الخطوات التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث، وتتمثل في:

- الشعور بمشكلة البحث محل الدراسة وتجميع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديدها[3].

- تحديد المشكلة التي يقوم عليها البحث؛

- وضع فرضيات للبحث يتثبت البحث من صحتها أو خطئها، ويرى بعض الباحثين أنه لا ضرورة لوضع هذه الفرضيات؛

-إجراءات البحث (اختيار المجتمع، العينة، أداة البحث...إلخ)؛

- تحليل البيانات وتفسير النتائج التي توصل إليها البحث، وصياغة نتائج البحث بشكل واضح ودقيق؛

- استخلاص الاستنتاجات، التوصيات، المقترحات ومصادر البحث والملاحق والجداول المتعلقة بإجراءات البحث[4].

---

[1]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 153.

[2]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 143.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- أنظر:- عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 150.

6- أنماط الدراسات الوصفية: تتخذ الدراسات الوصفية عدة أشكال، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين على تصنيف محدد لهذه الدراسات، إلا أن فان دالين حدد للدراسات الوصفية الأنماط التالية:

* **الدراسات المسحية:** وتتضمن المسح المدرسي، المسح الاجتماعي، دراسات الرأي العام وتحليل العمل وتحليل المضمون؛

* **دراسات العلاقات المتبادلة:** وتتضمن دراسة الحالة، الدراسات العلية المقارنة والدراسات الإرتباطية؛

* **الدراسات التتبعية:** وتتضمن دراسات النمو بأسلوبها الطولي والمستعرض ودراسات الاتجاهات التتبعية[1].

ومن أهم وأكثر الأنماط المستخدمة في مجال العلوم القانونية المسح الاجتماعي ودراسة الحالة، وسنتناول كل منهما بنوع من التفصيل كمايلي:

6-1- المسح الاجتماعي: الدراسات المسحية هي أسلوب في البحث من خلاله يتم جمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة أو الحادثة بقصد التعرف على الظاهرو محل الدراسة وتحديد الوضع الحالي لها، وكذا التعرف على نقاط القوة والضعف فيها لمعرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لإحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه[2]، وتشتمل الدراسات المسحية على الأنواع السابقة الذكر، والتي من بينها المسح الاجتماعي، والذي سنتطرق إلى تعريفه، مراحله، تصنيفاته، مجالات تطبيقه، تطبيقاته في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يلي:

6-1-1- تعريف المسح الاجتماعي: عرفه "هويني" بأنه محاولة منتظمة لتحليل الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو لجماعة أو منظمة، كما عرفه "مورس" بأنه منهج لتحليل ودراسة أي موقف أو مشكلة اجتماعية، وذلك من خلال اتباع طريقة علمية منظمة، ويكون المسح دائما لدراسة موضوع ما في الحاضر بجمع البيانات وتفسيرها، ثم تعميم النتائج، وذلك بغرض التطبيق العلمي في المستقبل القريب[3].

---

[1] - ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 188.

[2] - المرجع نفسه، ص 190.

[3] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 176.

ويعرف أيضا بأنه:" الدراسة التي تعنى بدراسية الوقائع والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع بيانات كمية عنها وتتسع لتشمل مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية وفئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته"[1].

وعليه يمكن القول أن أسلوب المسح الاجتماعي يستخدم في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي نستطيع جمع معلومات وبيانات كمية عنها.

6-1-2- مراحل المسح الاجتماعي: حدد "كاردوج جونس" هذه المراحل بالآتي:

- مرحلة التعريف بالبيئة وبيان جدودها؛

- مرحلة الوصف الدقيق؛

- مرحلة تحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة[2].

6-1-3- تصنيفات المسوح الاجتماعية: تنقسم المسوح وفقا لعدة معايير كمايلي:

*** من حيث الهدف وتعمقه في الدراسة:** تنقسم إلى **مسوح وصفية** هدفها تحديد موضوع الدراسة والإلمام بخصائص ومميزات موضوع معين، **ومسوح تفسيرية** تقوم بربط الظواهر بالقوانين وربط الظواهر الجزئية في ظل المبادئ والنظريات العامة؛

*** من حيث حجم المجهود الذي يشمله المسح:** وتنقسم إلى **مسوح شاملة** وهي تلك التي تدرس كل أفراد الجماعة، **ومسوح بالعينة** وهي تلك التي تدرس عينة من الجماعة؛

*** من حيث مجال البحث:** تنقسم إلى **مسوح عامة** وهي تلك التي تهتم بمسح الظاهرة بصفة شمولية بهدف دراستها من جميع الجوانب، **ومسوح متخصصة** ترتكز على جوانب محددة، وتقتصر على جانب من جوانب الحياة الاجتماعية بشكل دقيق[3].

---

[1] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 170.

[2] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 176.

[3] - المرجع نفسه، ص 177.

6-1-4- مجالات تطبيق المسح الاجتماعي: تتسع مجالات المسح الاجتماعي لتشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية، فالدراسات السكانية وتوزع السكان ودراسات الأسرة وحركة السكان والهجرة الداخلية والخارجية، وعادات السكان وتقاليدهم، واتجاهاتهم نحو مختلف القضايا الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، وفئات المجتمع وطبقاته والفروق بين فئاته، هذه المجالات جميعها تعد ميدانا للدراسات المسحية الاجتماعية، ويفتقر مجتمعنا إلى العديد من هذه الدراسات، فمعظم المجالات الاجتماعية لا تزال خالية من أية دراسات، مما يفترض بالباحثين التطرق إلى مثل هذه الموضوعات[1].

6-1-5- تطبيق المسح الاجتماعي في مجال العلوم القانونية:

يتعلق تحديد ميدان استخدام هذا الأسلوب بطبيعة الموضوع محل الدراسة، وفي مجال العلوم القانونية يعد أول من استخدم هذا الأسلوب هو"جون هوارد"، إذ قام بمسح اجتماعي للوقوف على حالة المسجونين، وذلك من خلال جمعه للحقائق والأرقام مباشرة عن السجن والمسجونين واحصاء السجون، وسجل أعداد وأسماء المسجونين، وكذا أماكن وتواريخ سجنهم، كما قام باحصاء عدد المسجونين الذين لم يتمكنوا من مغادرة السجن لعدم قدرتهم على دفع رسوم الخروج، وقام أيضا بحصر شامل لمختلف أنواع الأمراض التي أصيبوا بها نتيجة سوء التهوية والرعاية الصحية خلال تواجدهم بالسجن...إلخ، وقد تقدم جون هوارد ببحثه هذا إلى المسؤولين في إنجلترا، وتمت مناقشته على مستوى مجلس العموم البريطاني، وكانت نتيجة ذلك صدور تشريعات مختلفة تهدف في مجملها إلى إصلاح حالة السجون في إنجلترا، كالقانون الذي يقضي بالافراج الفوري عن المسجونين الذين تثبت براءتهم، فضلا عن العديد من القوانين التي ترمي إلى إصلاح النظام العقابي في إنجلترا[2].

وعليه يمكن القول أن هذا الأسلوب يمكن استخدامه في العديد من فروع القانون سواء العام أو الخاص، كإجراء دراسة مسحية حول تفشي ظاهرة البيروقراطية على مستوى مختلف الإدارات الجزائرية أو على مستوى ولاية محددة.

6-1-6- تقييم المسح الاجتماعي: على الرغم من إيجابيات هذا الأسلوب تعرض لجملة من الانتقادات، ويمكن أن نوجز كل ذلك فيما يأتي:

---

[1] - ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 193- 194.

[2] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 177-178.

* **الإيجابيات:** من بينها نذكر:

– تمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات رقمية وكمية عنها؛

– تعد وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط لتطويره[1].

– المعلومات المتحصل عليها تكون جديدة ومباشرة من مصادرها الأصلية.

* **السلبيات:** نذكر منها:

– تهتم هذه الدراسات المسحية بالشمول أكثر مما تهتم بالعمق، حيث أن الباحث الذي يقوم بالمسح يهتم بدراسة آراء الناس ومواقفهم المعلنة دون أن يهتم بالتحليل أو التعمق في دراسة مختلف العوامل التي تؤدي إلى هذه الآراء والمواقف؛

– لا تعطي هذه الدراسات للباحث المرونة الكافية لاستيعاب الظاهرة كما قد يجدها في الواقع، ذلك أن الباحث يعد مسبقا أدوات بحثه كالاستبيان مثلا قبل البدء في عملية المسح، وبالتالي يقيد نفسه في أسئلة الاستبيان فحسب، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إغفال بعض المعلومات التي يستوعبها الاستبيان، غير أنه يمكن أن تقل أهمية هذا النقد كثيرا إذا أعد الباحث استبيانه بعد فترة كافية من الدراسة والملاحظة، كما يمكنه أن يعزز المعلومات التي يحصل عليها من الاستبيان باستخدام أدوات أخرى كالمقابلة أو الملاحظة[2].

6-2- دراسة الحالة:

يتميز هذا الأسلوب بكونه يرمي إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبكيفية تفصيلية دقيقة، بمعنى الحالة التي يصعب دراستها وإصدار حكم عليها لوضعيتها الفريدة من نوعها، يمكن التركيز

[1] – ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 193.

[2] – المرجع نفسه.

عليها منفردة، وذلك من خلال جمع كل المعلومات المتعلقة بها وتحليلها والتعرف على جوهر موضوعها، ومن ثمة التوصل إلى نتيجة واضحة بشأنها[1].

والملاحظ أن هناك تعدد لمفاهيم دراسة الحالة، فالبعض يراها شبيهة بالدراسات التاريخية للحالة أو المجتمع، والبعض يرى الفصل بينها للفوارق، والبعض الآخر يجعل منها جزءا للمنهج الوصفي عند دراسة العلاقات المتبادلة، والبعض يراها منهجا مميزا لأنه يرمي للتعرف على وضعية واحدة معينة وبكيفية تفصيلية[2]، إلا أنها في مجال العلوم القانونية تستخدم كأسلوب للبحث، وسنتطرق إلى بعض التفصيلات حول هذا الأسلوب.

6-2-1- تعريف دراسة الحالة:

وضعت تعريفات عدة لدراسة الحالة تتفق في معظمها على أنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة فردية كانت أم مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، ويقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بغرض الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها[3].

وعرف أيضا بأنه عبارة عن" دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات، إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار"[4].

6-2-2- خصائص دراسة الحالة: من أهم مميزات دراسة الحالة مايلي:

- ليس بالضرورة أن تكون الحالة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا أو فردا؛

- طالما أن دراسة ينصب على الوحدات الاجتماعية سواء كانت كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة يمكن أن تكون جزءا من دراسة إحدى الحالات، وقد تكون الحالة قائمة بحد ذاتها في دراسة أخرى؛

---

[1] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 130.

[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 156.

[3] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 171.

[4] - ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 130.

– يقوم هذا الأسلوب على أساس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي؛

– يرمي هذا الأسلوب إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة، أو الكشف عن العلاقات السببية بين مختلف أجزاء الظاهرة المدروسة؛

– يسعى هذا الأسلوب إلى تكامل المعرفة باعتباره يعتمد على اكثر من أداة للحصول على البيانات والمعلومات؛

– يعد طريقة تتبعية، لأنها تعتمد بشكل كبير على عامل الزمن، وبالتالي فهي تهتم بالدراسات التاريخية.

– تعد طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات محل الدراسة[1].

6-2-3- خطوات دراسة الحالة:

يتبع في أسلوب دراسة الحالة الخطوات التالية:

– تحديد الحالة المراد دراستها وتحديد المشكلة الرئيسية؛

– جمع المعلومات والبيانات من مصادر متعددة لفهم المشكلة الرئيسية[2].

– وضع الفرضيات التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها؛

– اقتراح نوع المعاملة أو العلاج للمشكلة؛

– إعداد تقرير الحالة؛

– المتابعة والاستمرار للتأكد من صدق التشخيص ومناسبة العلاج[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 133- 134.

[2] – محمد عبد العال النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 246.

[3] – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 157.

6-2-4- تطبيقات دراسة الحالة في مجال العلوم القانونية:

لتطبيق دراسة الحالة مجال واسع، لاسيما في مجال العلوم السلوكية باعتباره يساعد في الحصول على المعلومات الأساسية، كما يمكن تطبيق دراسة الحالة في جوانب عديدة من جوانب الدراسات القانونية، كدراسة نظم التقاضي والإجراءات والأعمال الإدارية للمحاكم وأماكن إعادة التربية، وأيضا في مجال رسم السياسات القضائية، ودراسة الجرائم، وبالمقارنة مابين نتائج أكثر من دراسة حالات يمكن إجراء مقارنات قانونية متعددة، كما يمكن اللجوء إلى هذا الأسلوب في إجراء التحقيقات ورسم الخطط العلمية القانونية[1].

ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية بأبعادها القانونية، كدراسة ظاهرة المخذرات، الطلاق، البطالة...إلخ.

6-2-5- تقييم دراسة الحالة: لهذا الأسلوب إيجابيات وسلبيات نوجزها فيما يلي:

*** الإيجابيات:** منها:

- يقدم الباحث في دراسة الحالة دراسة متكاملة معمقة للحالة، حيث يركز على موضوع دراسته أو الحالة التي يبحثها، ولا يشتت جهده بدراسة موضوعات متعددة أو أفراد عديدين؛

- تساعد المعلومات التي يحصل عليها الباحث من دراسة حالة ما في فهم ودراسة حالات أخرى لها ذات الظروف، فالعوامل التي أدت إلى إنحراف طالب ما يمكن أن تؤثر أيضا ولو بدرجات متفاوتة في طالب آخر من نفس المستوى الاجتماعي والاقتصادي للطالب الأول[2].

- اتساع المجالات التي يمكن فيها استخدام دراسة الحالة، إذ يمكن أن يكون المدروس فردا أو جماعة، أو مجتمعا صغيرا أو كبيرا؛

- يدرس العوامل المؤثرة والعلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة المدروسة؛

- يسمح بالحصول على معلومات شاملة وعلى تحليل كيفي، ويهتم بالموقف الكلي وبصورة تتبعية؛

---

[1] - المرجع نفسه، ص 159.

[2] - ذوقان عبيدات وآخرون، المرجع السابق، ص 204.

- يعد أسلوب ديناميكي يساعد على تكامل المعرفة؛

- يعد مصدر جيد للفرضيات[1].

* **السلبيات:** واجه هذا الأسلوب عدة انتقادات أهمها:

- يمكن أن يستخدم الباحث ذاتيته في تفسير النتائج، ما يضعف الموضوعية[2].

- عدم إمكانية التعميم؛

- التكلفة الكبيرة في الوقت والجهد والمال؛

- عدم صدق البيانات [3]، وذلك لعدم القدرة على التفرقة بين دراسة الحالة كمنهجا أو أداة.

- يمكن أن لا تعتبر هذه الطريقة علمية بشكل كامل[4].

7- تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية

تعد البحوث الوصفية من أهم البحوث التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال العلوم الاجتماعية ككل، باعتبارها تحقق هدفين رئيسيين، الأول هو تزويد العاملين في الميادين الاجتماعية والنفسية بمعلومات حقيقية بشأن الوضع الآني للظواهر المدروسة، ولهذه المعلومات قيمة علمية حيث يمكن أن تؤيد ممارسات قائمة، أو ترشد إلى طرق تغييرها نحو ما يجب أن يكون، والثاني هدف علمي، إذ تعمل هذه الدراسات على جمع الحقائق والتعميمات، وهو ما من شأنه أن يزيد في الرصيد المعرفي اللازم لفهم مختلف الظواهر والتنبؤ بها[5].

أما بالنسبة لمجال تطبيق المنهج الوصفي في مجال العلوم القانونية، فله مجال تطبيق واسع، لاسيما في إطار إجراء المسوح الاجتماعية المطلوبة لتطوير المنظومة القانونية، ودراسات المؤسسات

---

[1] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 158.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 174.

[4] - ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 136.

[5] - ذكره صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 154- 155.

العقابية، وكذا في مجال إجراء التحقيقات للكشف عن أسرار أسباب النزاعات القانونية، وفي دراسات تطور ونمو الصفات الإجرامية، وعلاقتها بمختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها، ومع ذلك لا يكفي المنهج الوصفي وحده لإجراء الدراسات القانونية، بالنظر لتعدد مجالاتها وخصائص هذه المجالات[1].

وبالتالي تتنوع مجالات استخدام هذا المنهج لتشمل مختلف فروع القانون سواء العام أو الخاص، لاسيما في الدراسات القانونية النظرية التي تطبق في غالبية فروع القانون، كتلك التي تعتمد على دراسة حالة معينة مثل الدراسات التي تتم في مجال القانون الجنائي، كتحديد الجرائم والعقوبات والمقررة لها، كذلك الدراسات التي تتم في نطاق القانون الإداري، كتحديد القرارات والعقود الإدارية مثلا.

8- تقييم المنهج الوصفي: للمنهج الوصفي إيجابيات وسلبيات نذكر من أهمها:

8-1- الإيجابيات: منها:

- يقدم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة الآني؛

- يعمل على توضيح العلاقة بين مختلف الظواهر، وكذا العلاقة في الظاهرة نفسها، مثل توضيح العلاقة بين الطرق والنتائج؛

- يفسر الظواهر والعوامل التي تؤثر فيها، وهو ما يساعد على فهم الظاهرة ذاتها؛

- يساعد في التنبؤ بمستقبل الظاهرة ذاتها؛

- يعد من الأساليب الأكثر استخداما في العلوم الإنسانية[2].

8-2- السلبيات: من أهمها:

- احتمال عدم دقة المعلومات، وبالتالي الاستناد إلى معلومات خاطئة عن قصد أو بغير قصد؛

---

[1] - المرجع نفسه، ص 155.

[2] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 144.

– تعدد الحقائق والمعلومات الوصفية من مصادرها الأصلية؛

– التحيز في جمع المعلومات والبيانات من مصادر معينة، مما يتطلب جمعها من مصادرها الأصلية؛

– صعوبة وضع فرضيات وإثبات صحتها بالتجريب، حيث أن إثبات صحة الفرضيات في الدراسة الوصفية يتم من خلال الملاحظة، لذا يستلزم صياغة فرضيات قائمة على فهم عميق للمشكلة، وجمع معلومات تتعلق بها؛

– يصعب تعميم النتائج، ذلك أن الظواهر تتغير بتغير الزمان والمكان، والبيانات الوصفية تعتمد على ظواهر محددة بزمان ومكان معينين؛

– قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تظل محدودة، لتعقد وسرعة تغير الظواهر الاجتماعية التي تتأثر بعدة متغيرات؛

– تعدد الأفراد الذين يجمعون البيانات للبحوث الوصفية، وذلك يؤدي إلى اختلاف طرق جمعها[1].

ثانيا: المنهج التاريخي

يعد المنهج التاريخي من أهم المناهج التي لا يمكن الاستغناء عنها في معظم الدراسات الإنسانية والاجتماعية، لاسيما الدراسات القانونية، مما يتطلب تناوله بالدراسة، وسنتطرق إلى تعريف المنهج التاريخي، أهميته، خطواته، أهدافه، تطبيق هذا المنهج في العلوم القانونية، وأخيرا تقييمه وذلك في الآتي:

1- تعريف المنهج التاريخي

يعرف التاريخ بأنه:" سجل الوقائع وأحداث الماضي المكتوبة والموصوفة بفكر ناقد للوصول للحقيقة الخالصة، ويضم هذا السجل ماضي الإنسان ونشاطاته في مختلف ميادين الحياة الدينية

[1] – محمد عبد العال النعيمي وآخرون، المرجع السابق، ص 247.

والسياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية. ولهذا، من الصعب فصل الأحداث والوقائع الماضية عن البيئة المحيطة بها"[1].

أما المنهج التاريخي هو الطريق الذي يختاره الباحث في جمع معلوماته العلمية في معالجة الموضوع، ويربط هذا المنهج بين الحاضر والماضي والمستقبل، ويعتمد على أدوات ومصادر وأدلة يمكن استخدامها بعد التأكد منها، لذا أي بحث بغض النظر عن الأسلوب المتبع فيه لا يستغني عن الاستعانة بمعطيات المعرفة التاريخية، ذلك أن التاريخ غني بالتجارب والمعالجات والبراهين، وهي مفيدة للباحث، لأن معالجة أي ظاهرة أو مشكلة، لابد أن يكون لها تاريخها، لذا برزت أهمية المنهج التاريخي في كافة العلوم[2].

يستمد المنهج التاريخي من دراسة التاريخ، إذ يعمل الباحث في مجال التاريخ على دراسة الماضي وفهمه وربطه بالحاضر ومن ثمة التنبؤ ووضع خطة للمستقبل، ويمكن تعريف المنهج التاريخي بأنه:" مجموعة من الأساليب والخطوات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وأحداثه في حدود الزمان والمكان التي وقعت فيه تلك الأحداث"[3].

ويعرف أيضا بأنه:" هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية"[4]، كما يعرف بأنه:" مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة

---

[1]– المرجع نفسه، ص 252.

[2]– مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص 147.

[3]– محمد عبد العال النعيمي وآخرون، المرجع السابق، ص 252.

[4]– عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 136.

فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها، ونهج اكتسابها"[1].

وبذلك يقوم المنهج التاريخي على دراسة وتحليل الماضي، ذلك أنه غالبا ما يصعب علينا فهم الشيء دون الرجوع إلى ماضيه، فالحياة الحالية تعتمد على الحياة الماضية، وهي امتداد لها، والبحث التاريخي يعتمد على مصادر كتبت مسبقا، يتم الاطلاع عليها وتجميع المعلومات من خلالها، فلا يمكن أن تتضح الحقائق، ولا تصح الفروض، إلا من خلال مادة كتبت أو دونت بشأنها[2]، وبالتالي يقوم المنهج التاريخي بدراسة الوقائع والحوادث الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية، والسعي لفهمها حتى نفهم الحاضر من خلال أحداث الماضي، ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل، ذلك أن الماضي يتضمن الحاضر والحاضر يتضمن المستقبل[3].

2- أهمية المنهج التاريخي: يعد المنهج التاريخي من أهم مناهج البحث العلمي وذبك للأسباب الاتية:

- اتساع وتشعب مجالات استخدامه، إذ لا يقتصر على التاريخ فحسب، بل يستخدم أيضا في مجال العلوم الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية...إلخ، طالما المطلوب هو التعرف على حادثة بشرية انقضت أو تطورت عبر الماضي حتى وصلت إلى الحاضر؛

- يستخدم في التعرف على أدبيات البحث السابقة؛

- يسمح بإجراء المقاربات بين المراحل الزمنية المتعاقبة والمختلفة من مراحل تطور الظاهرة محل الدراسة؛

- يسمح بمعرفة تطورات المشكلات وحلولها سابقا، وكذا إيجابيات وسلبيات هذه الحلول؛

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- ذكره إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

[3]- مروان عبد المجيد إبراهيم، المرجع السابق، ص 147.

– يقدم الذاكرة الجماعية[1].

3– خطوات المنهج التاريخي: إن الخطوات التي يقوم عليها المنهج التاريخي تعتبر هي نفسها خطوات المنهج العلمي، والتي تتمثل في:

3–1– تحديد المشكلة العلمية التاريخية: وهي المشكلة التي يعالجها البحث وتقوم حولها التساؤلات، وتعد عملية تحديد المشكلة بشكل واضح ودقيق من أول وسائل نجاح البحث التاريخي في التوصل للحقيقة التاريخية، لذلك تتطلب عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

– أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متغيرين أو أكثر؛

– صياغة المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة؛

– تصاغ بطريقة ملائمة للبحث العلمي الخبري[2].

3–2– جمع الوثائق التاريخية: وتعد أهم مرحلة بالنسبة لهذا المنهج، لذا سمي بالمنهج الوثائقي، والوثائق في معناها أعم من النص المكتوب، وهي تتجسد في مختلف الشواهد والآثار وكل ما قد يكشف عن ماضي الإنسان، وهي نوعان:

***الوثائق الأصلية (المباشرة):** وهي كل ما عمد الإنسان في الماضي لنقلها للإنسان الحاضر شفويا أو كتابة، وقد تكون بقايا ما تركه الإنسان في الماضي بدون قصد كالآثار؛

***الوثائق غير الأصلية (غير المباشرة):** وتتمثل في الأعمال العلمية والأدبية التي تدرس وتفسر الماضي، وتعد مراجع وسيطة من شأنها أن تسهل عملية البحث في التاريخ، ويستمد هذا النوع من الوثائق وجوده من الوثائق الأصلية[3].

3–3– نقد الوثائق التاريخية: بعد أن يحدد الباحث المصادر التي سيرجع إليها في بحثه، ينتقل إلى نقد الوثائق، وذلك من خلال التأكد من صحة الوثيقة التي سيعتمدها والتأكد من شخصية صاحب

---

[1]– ذكره صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 128.

[2]– عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 138– 139.

[3]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 172.

الوثيقة، وكذا زمان ومكان كتابتها، ويتمثل أساس ومبرر النقد في الحذر والشك في معلومات الوثيقة التاريخية، ويمر النقد بمرحلتين هما:

* **النقد الخارجي:** يتأكد فيه الباحث من صدق الوثيقة من حيث مظهرها وأصالتها او التأكد من زمانها ومكانها، بمعنى أدق هل هي مزورة أم غير مزورة، كالتأكد من لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها والخط الذي كتبت به (طباعتها)؛

***النقد الداخلي:** بعد التأكد من صدق الوثيقة من خلال النقد الخارجي، ينتقل الباحث لنقدها داخليا، بمعنى نقد محتوى الوثيقة وصدق معلوماتها، ويتحرى مدى نزاهة المؤلف وسمعته واهتمامه وتخصصه بالموضوع الذي يكتب فيه[1].

3-4- مرحلة التركيب: تتضمن مرحلة التركيب الخطوات التالية:

* تكوين صورة واضحة حول كل حقيقة من الحقائق المكتشفة، ولكل الموضوع الذي تدور حوله الحقائق التاريخية التي تم تجميعها؛

* تنظيم الحقائق والمعلومات الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس مقاييس ومعايير منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة؛

* ملء الفراغات التي تظهر بعد عملية تصنيف وترتيب المعلومات في إطار هيكل مرتب ومنظم، وتتم عملية الملء هذه بواسطة المحاكمة، التي إما أن تكون محاكمة تركيبية سلبية، من خلال إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، أو قد تكون المحاكمة إيجابية من خلال استنتاج حقائق تاريخية لم تشر الوثائق إليها؛

* ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية تكون قائمة بينها، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية المختلفة، فعملية التركيب لا تتحقق بمجرد جمع الحقائق من الوثائق، وإنما هي

[1]- أنظر للمزيد من التفاصيل:- إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 144- 147.

عملية البحث عن أسباب الحوادث وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للحوادث التاريخية، وتنتهي عملية التركيب باستخراج النظريات والقوانين الثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية[1].

3-5- كتابة تقرير البحث: بعد انتهاء الباحث من جمع المعلومات نقدها وتحليلها وصياغة وتحقيق الفروض المختلفة لتفسير الظواهر والأحداث التاريخية طبقا لأحد نظريات التفسير والتعليل التاريخي، ينتقل إلى آخر مرحلة في بحثه وهي مرحلة استخلاص النتائج وتركيبها وكتابة تقرير البحث بأسلوب علمي جيد بعيدا عن المبالغة والخيال والصور البيانية، متبعا أصول وتقنيات كتابة البحوث العلمية[2].

4- أهداف المنهج التاريخي:

تتصف الظاهرة التاريخية بمجموعة من الخصائص، وهي تشكل مجتمعة ومنفردة عقبات تحول دون تطبيق المنهج العلمي، إذا لم يتم التغلب عليها، وهذه الصعوبات نجدها بشكل عام في مختلف العلوم الإنسانية، لكن بفوارق متباينة بالنظر للخصائص المميزة لكل علم سلوكي، والحادثة التاريخية فضلا عن أنها إنسانية، فإنها حادثة اجتماعية فريدة، لها معنى أو دلالة، كما أنها لا ملاحظتها مباشرة لإنقضائها منذ زمن، لذا فهي من حيث كونها خبر معرضة للكذب والتزييف، وبالتالي على المنهج التاريخي أن يتغلب على كل هذه العقبات ليتمكن من بلوغ الكليات، وهذا هو مطلب العلم من دراسته للحوادث الفريدة، ويكون ذلك من خلال إثبات صحة الحادثة والكشف عن الروابط السببية في حوادث التاريخ، والملاحظة غير المباشرة، وبالتجريب على ما بقي من هذه الحوادث من وثائق وآثار، ومحاولة العيش في الماضي الإفتراضي، وبذلك يمكن تحديد أهداف تطبيق المنهج التاريخي، وهي ذاتها أهداف علم التاريخ، وكذا التاريخ فيما يلي:

- التأكد من صحة حوادث الماضي من خلال استخدام الوسائل العلمية؛

- الكشف عن أسباب الحادثة من خلال ارتباطها بما قبلها أو بما عاصرها من حوادث؛

- الكشف عن معنى الحادثة أو الظاهرة[3].

---

[1]- عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، المرجع السابق، ص 141- 142.

[2] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 115.

[3]- ذكره صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 127.

5- تطبيق المنهج التاريخي في العلوم القانونية:

للقانون جذور تاريخية عميقة، ودراسة الأنظمة القانونية عبر مختلف مراحل التاريخ ليس من السهولة بمكان، خاصة ما قد يشوب هذا الطريق من مخاطر الفهم الخاطئ والتزييف والابتعاد عن الموضوعية، لهذا ينبغي القيام بذلك في إطار المنهج التاريخي، الذي يضبط طريقة تفكير الباحث في الظواهر التاريخية وتاريخ النظم القانونية، وذلك من خلال مقارنة مختلف الأنظمة القانونية في كافة الحضارات، بهدف تتبع المراحل التي مر بها القانون وأسباب تقدمه أو تغيره، لنتمكن بعد ذلك من تحديد خلفيات وأهداف القانون في الحاضر ووضع معالمه في المستقبل[1].

فالمنهج التاريخي له دور حيوي وأصيل في مجال الدراسات القانونية التي تتمحور حول الأحداث والظواهر القانونية والتنظيمية المتطورة، لكونها أحداث وظواهر اجتماعية وإنسانية في الأصل، فيقدم هذا المنهج الطريقة العلمية الصحيحة للكشف عن الحقائق التاريخية للنظم والأصول والعائلات والمدارس والنظريات والفلسفات والقواعد والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية، ومن خلال المقارنة ببعضها وكيفية الثورات على الأنظمة الاستبدادية[2].

وذلك لإدراك أفضل لطبيعة العلاقات بين المجتمعات البشرية وتطورها من ناحية وبين القانون وتطوره من ناحية أخرى، للاستفادة من ذلك في الابتعاد عن السلبيات السابقة، ولتطوير الإيجابيات الحالية، بالاستناد على خبرة الماضي، كما أن قيمة وقوة ومنفعة المنهج التاريخي تزداد في ميدان العلوم القانونية المتعلقة بالأفكار، النظريات وجذورها وأصولها، لأن الحاضر وليد الماضي، ومع ذلك كله فالعلوم القانونية لا تعنى بالماضي فقط، وإنما هي معنية أيضا بالحاضر والمستقبل، لذا رغم أهمية المنهج التاريخي فإنه لا يكفي كمنهج وحيد للبحث القانوني[3].

وعلى كل الحال فان للمنهج التاريخي دور لا يستهان به في مجال القانون، لاسيما في إطار تتبع تطور المفاهيم والظواهر عبر تعاقب المراحل الزمنية في مختلف فروع القانون، فيظهر اعماله

---

[1]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 174.

[2]- حسين فريجه، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014، ص 193.

[3]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 136- 137.

جليا في العديد من الموضوعات التي لها أصول تاريخية **مثل:** أصل نشأة الدولة، القانون، الجريمة وغيرها.

6- تقييم المنهج التاريخي:

رغم الدور الإيجابي للمنهج التاريخي في مجال إعماله في مختلف العلوم الإنسانية، لاسيما الاجتماعية منها في إطار الدراسات التاريخية التي تمدنا بمختلف الحقائق التاريخية، التي تفيد في فهم الماضي والتنبؤ بالنسبة للمستقبل، إلا أن هذا المنهج لم يسلم من النقد في العديد من النقاط التي من أهمها:

- تعد المعرفة التاريخية معرفة جزئية بحكم طبيعتها، إذ لا يمكن الوصول لمعرفة كلية للماضي، نتيجة تعرض مصادر المعرفة التاريخية للتلف والتزوير؛

- يتعرض الباحثون الذين يستخدمون الأسلوب التاريخي لصعوبة واضحة في إعمال المنهج العلمي في البحث، نتيجة طبيعة الظاهرة التاريخية وطبيعة مصادرها وصعوبة إخضاعها للتجربة ووضع الفروض والتنبؤ بالمستقبل؛

- تعد المادة التاريخية أكثر تعقيدا من المعلومات والمعارف في مختلف ميادين الحياة الأخرى، لذا يصعب على الباحث وضع الفروض واختبارها لعدم بساطة علاقة السبب بالنتيجة في تحديد الحوادث التاريخية، نتيجة تشابك الأسباب مما يصعب رد النتيجة إلى أحدها؛

- عدم خضوع المادة التاريخية للتجربة، مما يصعب إثبات الفرضيات والتحقق منها، فالمصادر التاريخية عرضة للخطأ ولابد من الاستناد إلى ملاحظات الآخرين وأقوالهم، ذلك أن الباحث لا يتمكن من الاتصال المباشر بالمادة التاريخية؛

- صعوبة الحصول على نتائج تصلح للتعميم في الأبحاث التاريخية، لارتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بذات الدرجة من الدقة[1].

[1]- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 116.

– تتبين سلبية هذا المنهج في صعوبته أحيانا، حيث تدور في معظمها حول التمييز بين المقبول أو المردود من مختلف الحقائق والبيانات والمعلومات التي تم جمعها[1].

إن هذه الانتقادات الموجهة للمنهج التاريخي لا تنقص من قيمته وأهميته كمنهج علمي قائم بذاته.

ثالثا: المنهج الاستقرائي

لايمكن اغفال دور المنهج الاستقرائي في مجال القانون، لاسيما في مجال القضاء، لذا سنتناوله بالدراسة من خلال تحديد تعريفه، تمييز الاستقراء عن المفاهيم المشابهة له، خصائص هذا المنهج، أنواع الاستقراء، وخطوات المنهج وأخيرا تطبيقه في مجال العلوم القانونية فيما يأتي:

1– تعريف المنهج الاستقرائي

يتميز المنهج الاستقرائي عن المناهج الأخرى لكونه يتناول موضوعا ما يحتمل مجموعة من الحوادث والأشياء التي يلاحظها الإنسان بشكل مباشر، فهو المنهج الذي يدرس أحداث ووقائع الكون المادي المحسوس، الذي يمكن أن يدركه الإنسان من خلال الحواس، وبذلك يعتمد هذا المنهج على الملاحظة ثم التجربة، حيث ينتقل فيه الباحث من الخاص إلى العام[2].

كلمة استقراء هي ترجمة للكلمة اليونانية (Enay Wyn)، وتعني "يقود"، ويقصد بها حركة العقل للقيام بعملية تؤدي إلى الوصول إلى قانون أو مبدأ أو قضية كلية تحكم الجزئيات التي تخضع لإدراكنا الحسي، وقد استخدم أرسطو هذا المصطلح بثلاث معان:

– في كتاب (Tobics) والذي يعد من الاعمال المنطقية لأرسطو، يحدد فيه الاستقراء بأنه الانتقال من الجزئيات إلى الكليات؛

– وفي "التحليلات الأولى" يعني الاستقراء الانتقال من خلال الإحصاء العددي لكافة الحالات؛

[1]– ذكره إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

[2]– حسين فريجه، المرجع السابق، ص 75.

– وفي "التحليلات الثانية" حسب أرسطو فكلمة استقراء تعطينا معرفة جديدة من خلال البيان الكلي المتضمن في الجزئيات المعروفة لنا تماما[1].

2– تمييز الاستقراء عن المفاهيم المشابهة له:

يتميز ويختلف الاستقراء عن بعض المفاهيم المشابهة له، كالاستنباط والقياس، وسنوضح ذلك في الآتي:

2–1– التمييز بين الاستنباط والاستقراء:

يتمثل الاستنباط في مجموعة من العمليات الذهنية تدور كلها في العقل بعيدة عن الواقع، لذا يحاول الباجث في الاستنباط إثبات أن ما يصدق على الكل يصدق أيضا على الجزء، وذلك من خلال إثبات أن الجزء يقع ضمن الكل، في حين يبدأ الباحث في الاستقراء بملاحظة الجزئيات ليستمد منها القوانين أو النظريات وذلك من خلال الانتقال بنتائج اختبار حالات محددة من حالات الواقع اللانهائية إلى تعميم هذه النتائج إلى مختلف الحالات التي تنتمي إلى ذات النوع وإن لم يتناولها الاختبار الفعلي، ويكمن الاختلاف بين المنهجين في أن الاستنباط يدور في ذهن الباحث كلية بعيدا عن الواقع المقصود، في حين يركز الباحث في الاستقراء على دراسة حالات محددة بطريقة تجريبية، وهو ما يحد من إمكانية وصول الاختبار مستوى التعميم، لذا فإن الجمع بين الأسلوبين من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل[2].

وبالتالي فالمنهج الاستنباطي هو بخلاف المنهج الاستقرائي يقوم على الانتقال من المقدمات إلى النتائج، وبمعنى أخر من العام إلى الخاص، أو من المبادئ إلى النتائج، وقبول صحة المقدمات يؤدي إلى قبول صحة النتائج، وتسمى المعرفة السابقة مقدمة، أما المعرفة الجديدة فتسمى نتيجة، مثال[3]:

كل إنسان مفكر = (مقدمة كبرى)

---

[1]– عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 146.

[2] – المرجع نفسه، ص 146–147.

[3]– رحيم يونس كرو العزاوي، المرجع السابق، ص 23.

أحمد إنسان = (مقدمة صغرى)

أحمد مفكر = نتيجة

2-2- التمييز بين القياس والاستقراء: يظهر الفرق بين الاستقراء والقياس من خلال ما يلي:

- ينبغي أن تكون احدى مقدمتي القياس على الأقل كلية، فتكون النتيجة كلية أو جزئية، في حين تكون مقدمات الاستقراء دائما جزئية والنتيجة دائما كلية؛

- يعنى القياس بالصورة في المقدمات من غير الصدق الواقعي، في حين يعنى الاستقراء في مقدماته بالصدق الواقعي، فضلا عن التزامه بالقواعد المنطقية عند الإنسان؛

- تكون نتيجة القياس صادقة مطلقا في حين تكون نتيجة الاستقراء احتمالية دائما، لأننا نصل في النتيجة الاستقرائية إلى قانون عام يتعلق بالظاهرة الطبيعية محل البحث مع أننا لم نختبر إلا مجموعة محدودة من الملاحظات، ثم نعمم حكمنا في النتيجة على هذه المجموعة موضوع البحث، وباعتبار هذا التعميم يتعرض لظواهر المستقبل التي لم نلاحظها بعد، والتي يمكن أن تأتي بما لا نتوقعه، فإن حكمنا الآن عليها يكون دائما احتماليا لا يقينيا، ويمكن تقترب درجة الاحتمال من اليقين، إلا أنها لا تصل إليه؛

- تتضمن النتيجة الاستقرائية على جديد غير مثبت في المقدمات، في حين لا يوجد في نتيجة الاستقراء الجديد، حيث أن الحكم فيها متضمن في المقدمة الكبرى[1].

3- خصائص المنهج الاستقرائي: يتميز المنهج الاستقرائي بخاصيتين أساسيتين هما:

3-1- المنهج الاستقرائي له طبيعة موضوعية: حيث يقوم المنهج الاستقرائي على منطق موضوعي يستند إلى الأسس التي توجد في العلوم المختلفة، وقد تكون قياسية كما هو الحال في الرياضيات، وقد تكون تجريبية كما هو الحال في الطبيعيات، وقد تكون إنسانية كما هو الأمر في الاجتماعيات، وهو منطق متخصص يعالج ويدرس الطرق الخاصة التي تتبع في كل علم من العلوم المختلفة؛

[1] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 149.

3-2- المنهج الاستقرائي له طبيعة نسبية: إذ يتسم هذا المنهج بأنه نسبي، فنتائجه وأحكامه ليست مطلقة خالصة بل نسبية، ذلك أن العلم متجدد فالحقائق ليست نهائية، لذا لا بد من نهضة المنطق على أساس استقرائي، لاسيما وأن المنطق الحديث لا يقف عند وصف المناهج العلمية، وإنما يتناولها بالنقد والتحليل، كما يستعرض مشكلاتها ويتصدى لمختلف صعوباتها بحثا عن الحلول المناسبة لها، لذا اعتبر بعض العلماء والباحثين أن الطريق الذي يمضي بالعلم قدما، هو طريق الايتقراء وليس طريق القياس، وأكد (باكون) على دور الملاحظة والتجربة وتحقيق الفروض[1].

4- أنواع الاستقراء: الاستقراء نوعين هما:

4-1- الاستقراء الكامل(التام): ويطلق عليه أيضا الاستقراء اليقيني، ومن خلاله يعمل الباحث على ملاحظة كافة الظواهر المتعلقة بموضوع دراسته، ثم يعمل على إصدار أحكام ونتائج كلية، وهذا النوع من الاستقراء يحتاج إلى وقت، لذلك فهو بطيء، إلا أنه دقيق[2]، وبالتالي يقوم هذا النوع على استقراء كل جزئيات الموضوع، سواء كانت أجناسا، أو أنواعا أو أفرادا، فهو انتقال الفكر من الحكم الجزئي على كل فرد من أفراد مجموعة معينة إلى حكم كلي، يتناول كل أفراد هذه المجموعة[3]، وبالتالي فهو يقوم على ملاحظة كافة المفردات الخاصة بالظاهرة لإصدار الحكم الكلي، الذي يكون عبارة عن تلخيص للأحكام على مفردات الظاهرة على سبيل الحصر التام والشامل لكافة مفردات الظاهرة[4].

وحتى يعمم الباحث نتيجة الاستقراء الكامل، لابد من توافر الشروط الآتية:

- أن تكون نتيجة الاستقراء تم تقريرها في النصوص أو الملاحظات أو القواعد التي لها علاقة بتلك الظاهرة أو موضوع الدراسة؛

- أن تكون نتيجة الاستقراء قد تم تأكيد مضمونها في مواضع كثيرة، مع صحة وسلامة هذا المضمون وعدم تغيره؛

---

[1] - حسين فريجة، المرجع السابق، ص 78- 79.

[2] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 188.

[3] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 147.

[4] - علي مراح، المرجع السابق، ص 32.

– الانتشار، ويعني أن ينشر المعنى في المجالات التي تتصل بالمشكلة أو الظاهرة التي يتم دراستها بشرط ألا يقتصر الانتشار على جزء واحد من أجزاء هذه المشكلة[1].

4-2- الاستقراء الناقص: هو استقراء غير يقيني باعتباره يقوم على تفحص بعض الجزئيات فحسب، ويعني انتقال الفكر من الحكم على بعض الجزئيات إلى حكم كلي يتناول كل النوع والجنس، الذي يتضمن هذه الجزئيات، فهو الانتقال من المعرفة الجزئية إلى المعرفة الكلية[2].

ويكتفي الباحث في هذا النوع بدراسة بعض النماذج، بعدها يحاول الكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة، وعليه يمكن التنبؤ بما يحدث للحالات المماثلة والتي لم يتضمنها البحث، فهو ينتقل من حالات معلومة إلى حالات مجهولة، لذلك فإن الاستقراء الناقص يعد الأساس المنهجي الذي يستند عليه العلم، باعتباره يقوم على التعميم الذي يستهدف كشف المجهول، كما يساعد في عملية التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث تحت ظروف معينة[3].

وبذلك يمكن القول أن الباحث في هذا النوع يجب أن يخرج من الجزء إلى الكل، إذ لما يبدأ بدراسة الجزء، فإنه سيتمكن من دراسة جميع جوانب الموضوع، بالتالي التعرف على طبيعته، ومن ثمة يحصل على نتيجة يستطيع أن يعممها على الكل، إلا أن ما يعاب على هذا النوع أنه لا يقدم معلومات دقيقة[4].

وينقسم الاستقراء الناقص إلى نوعان:

4-2-1- الاستقراء الناقص المعلل: ويعد استقراء يقيني باعتبار أن الحكم فيه يستند إلى علة مشتركة قائمة في كافة جزئياته، بمعنى أنه استقراء كمي وكيفي في ذات الوقت، يقوم على الملاحظة والتعليل معا، ومثال ذلك أن كل غاز يتعرض لزيادة الضغط عليه يقل حجمه، وكل غاز يتعرض لنقص في الضغط عليه يزداد حجمه بنسبة معينة تحت درجة حرارة معينة، وسبب ذلك أن كل الغازات

---

[1] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 188.

[2] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 147.

[3] – علي مراح، المرجع السابق، ص 32.

[4] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 189.

لها طبيعة متشابهة، والعلة الوحيدة التي تسبب زيادة حجمها أو نقصانه هو زيادة الضغط عليها أو نقصانه[1].

4-2-2- الاستقراء الناقص غير المعلل: ويعد استقراء غير يقيني، باعتبار أن الحكم فيه لا يقوم على أساس من التعليل، بل على الملاحظة فقط، مثال: معرفة صفة عرضية أو أكثر لبعض الجزئيات وتعميم هذه الصفة على كافة الجزئيات المشابهة لها[2].

وعليه فإن الاستقراء إما تام وإما ناقص، إلا أن العلم الحديث يقوم على الاحتواء الناقص، الذي يدرس البعض أو الجزئيات ليصل إلى قانون كلي معقول[3].

5- خطوات المنهج الاستقرائي: يتبع الباحث العلمي في المنهج الاستقرائي مجموعة من الخطوات تتمثل في:

5-1- الملاحظة: تختلف الملاحظة العادية عن الملاحظة العلمية، وتتمحور شروط هذه الأخيرة في:

- جمع المعلومات الكافية حول الظاهرة موضوع الدراسة؛

- التركيز على الأمور المهمة وترك كل ما هو غير مهم؛

- استخدام الوسائل والأجهزة العلمية، لاسيما وأن الملاحظة المجردة تبقى قاصرة؛

- الحرص والحذر في التفسير؛

- الحكم بشكل موضوعي والابتعاد عن الأحكام المسبقة وكل ما هو ذاتي؛

- ضرورة دقة التسجيل المباشر للظاهرة، والاعتماد على الأسس الرياضية والخبرة المسبقة[4].

---

[1] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 147- 148.

[2] - المرجع نفسه، ص 148.

[3] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 114.

[4] - حسين فريجة، المرجع السابق، ص 76.

وبذلك يكون الباحث العلمي بجمعه للبيانات والمعلومات وتحليلها العلمي وتلخيصها قد اتبع أولى خطوات المنهج الاستقرائي[1].

5-2- الفرضيات: يعد الفرض تفسير افتراضي للظاهرة محل الدراسة، ومن المنطقي أن يكون افتراض العالم المتخصص يتميز عن التفسيرات العشوائية للأشخاص العاديين، كما أن الفرض الذي يضعه الباحث هو تفسير مؤقت للظاهرة، ولا يكون بالضرورة دائما دائما صحيحا أو قطعية نهائية، فيمكن وضع افتراضات خاطئة، إلا إذا تم التأكد من صحتها من خلال التجربة العلمية، ومن أهم ما تتميز به الفروض:

- قابلية التحقق، فالفرض الذي يستحيل التجربة عليه هو فرض غير علمي، لذا يجب خضوع الفرض للتجربة؛

- الواقعية، إذ ينبغي أن يكون الفرض ينطبق على الواقع وبعيدا عن الاستحالة، للتوصل إلى بحث علمي صحيح؛

- وضع أكبر عدد ممكن من الفروض واختبارها كلها؛

- استبعاد الفروض التي لا تنطبق مع الواقع والحقيقة، بمعنى تلك الفروض الخيالية؛

- أن تقبل الاختبار، ذلك أن الاختبارات المؤقتة كافية لتصبح فروضا دائمة[2].

5-3- التجربة: تعد من أهم خطوات المنهج الاستقرائي، حيث يقوم الباحث بعقد تجارب على الفرضيات التي وضعها، ثم يستنتج صحتها[3]، ذلك أن التجربة العلمية هي وسيلة أساسية للتأكد من صحة الفروض والتحقق من صحة وصف النتائج، فهي تجربة استكشافية (تحضيرية)، تجربة حاسمة (نهائية) وتجربة ضابطة (مؤكدة)، ومن أهم ما تتميز به من خصائص:

- وجوب الاهتمام بالتفاصيل الدقيقة، لأنه يمكن أن تكون لها أهمية كبيرة؛

---

[1] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 187.

[2] - حسين فريجة، المرجع السابق، ص 76-77.

[3] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 187.

- التركيز على جانب واحد، بمعنى التخصيص للوصول إلى تعميمات؛

- التكرار، إذ يمكن أن يقوم بها أكثر من باحث يختلفون، سواء في الزمان أو المكان؛

- تؤكد صدق الافتراض، وإن تم ذلك أصبح قانونا[1].

6- تطبيقات المنهج الاستقرائي في ميدان العلوم القانونية:

للمنهج الاستقرائي تطبيقات واسعة في مجال العلوم الطبيعية أو الرياضية، وكذا العلوم الاجتماعية والإنسانية التي تعد العلوم القانونية والإدارية أحد فروعها، حيث تلازم عملية الاستقراء دراسة النصوص القانونية بأنواعها المختلفة في مفهومها الواقعي مع مدى انطباقها على المراكز القانونية المخاطبة بها، فالقاعدة القانونية تتسم بالعموم والتجريد، ومتى طبقت على هذه المراكز أو الأوضاع القانونية نكون بصدد استقراء كامل أو تام، لاسيما في ميدان العلوم الجنائية، قانون الأسرة الذي معظم أحكامه مستوحاة من قواعد الشريعة الإسلامية، فضلا عن المجال القضائي، فحل أي نزاع أو دعوى قضائية لا يتأتى إلا بعد تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع بعد تكييفها وتحديد القانون الواجب التطبيق، حيث لا تعدو أن تكون هذه العملية العقلية القانونية إلا استدلال صاعد من الجزء إلى الكل لإصدار الأحكام القضائية، وهذا هو المثال النموذجي للاستقراء الجزئي أو الناقص[2].

رابعا: المنهج الاستدلالي

يحظى المنهج الاستدلالي بأهمية في مجال القانون، لذا سنتطرق إلى تعريفه، مبادئه، أدواته، تطبيقه في العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يأتي:

1- تعريف الاستدلال: يعرف الاستدلال بأنه:" البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير إما بواسطة القول أو بواسطة

[1] - حسين فريجة، المرجع السابق، ص 77-78.

[2] - أنظر:- لامية مجدوب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية- مناهج البحث العلمي-، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021، ص 44.

الحساب"[1]، كما يعرف أيضا بأنه:" عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة"[2].

وحري بنا أن نفرق بين الاستدلال كعملية منطقية والاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة، فالاستدلال باعتباره عملية منطقية أولية هو كل برهان دقيق، كالقياس أو الحساب، بينما الاستدلال كمنهج فهو السلوك العام المستخدم في جل العلوم، خاصة منها الرياضيات، وهو ذلك التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ أو قضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص منها بالضرورة ودون اللجوء إلى التجربة، إن ما يميز الاستدلال هو الدقة، والتي يجب لتوافرها للاستدلال أن لا ندخل في البرهان قضايا لا يمكن تبريرها إلا من خلال التجربة، ويشترط لإدخال قضايا جديدة في البرهنة الإشارة إلى ذلك صراحة، وأن يتم تحديدها بدقة، ويبين المعنى الذي يريد أن يفهمها به[3].

ومن ناحية أخرى علينا أن نفرق بين الاستدلال والبرهنة، فالاستدلال عملية منطقية ننتقل فيها من قضايا منظور إليها في ذاتها إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة طبقا لقواعد منطقية، بينما البرهنة فهي أخص من الاستدلال، حيث أنها استدلال يسلم فيه بصدق المقدمات، لذا يهدف إلى إثبات صحة النتيجة، وعليه فالاستدلال يدلنا عن صدق النتائج، بل عن ضرورة صدورها عن مقدمات معلومة، في حين البرهنة تدلنا عن صدق ما نتوصل إليه من نتائج، باعتبارها تقوم على التسليم بصدق المقدمات[4].

2- مبادئ الاستدلال: وتتمثل في:

---

[1]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 82.

[2]- طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، الأردن، ط1، 1984، ص 11.

[3]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 82- 83..

[4]- المرجع نفسه، ص 83.

2-1- البديهيات: تعرف البديهية بأنها:" قضية بينة بذاتها، وليس من الممكن أن يبرهن عليها، وتعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها"[1]، ويتضح من خلال هذا التعريف أن البديهية تتسم بالخصائص التالية:

- أنها بينة بنفسها، أي أنها واضحة بنفسها دون الحاجة إلى برهان؛

- أنها أولية منطقية، وتعني أنها مبدأ أولي غير مستنبط من غيره من المبادئ؛

- أنها قاعدة صورية عامة، في مقابل المبادئ الخاصة المتعلقة بحالة معينة من أحوال العلم الخاصة أو بتعريف معين، ويطلق على البديهية في بعض الأحيان بالقضايا المشتركة، وذلك لأنها مسلمة من كافة العقول وأنها تنطبق على أكثر من علم واحد[2].

2-2- المسلمات (المصادرات): تعرف المسلمة بأنها:" فكرة يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكننا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنها لا تؤدي إلى تناقض"[3]، وبذلك فالمسلمات هي تلك القضايا التي وإن كانت غير بينة بنفسها، إلا أننا نسلم بها ونتقبلها نظريا لأنها لا تؤدي إلى تناقض.

2-3- التعريفات: التعريف هو تعبير عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة، بحيث يصبح التعريف -جامعا مانعا-، ومن شأنه أن يلم بجميع صفات الشيء ويمنع دخول صفات خارجة عنه، وهذين الصفتين (الجمع والمنع) هما اللتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية، ويعد التعريف قضية أولية، إذ تبنى بواسطته كل الاستدلالات التي تؤدي إلى نتائج لا تتناقض مع العلم والواقع، كما أنه لا يعتبر قضية عامة ومشتركة على خلاف البديهيات والمسلمات، حيث يخص الشيء وحده دون غيره من الأشياء، كما قد يكون التعريف رياضيا، وهو التعريف الثابت والقبلي والنهائي للشيء، ويمكن أن يكون تعريفا متغيرا يتطور بتطور الشيء ذاته[4].

---

[1]- طلعت همام، المرجع السابق، ص 56.

[2]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 89- 90.

[3]- طلعت همام، المرجع السابق، ص 56.

[4]- ذكره رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 142- 143.

3- أدوات الاستدلال: تتطلب العملية الاستدلالية مجموعة من الأدوات التي يستعملها الباحث في استخراج المبادئ والنظريات من القضايا الأولية، وتتمثل في:

3-1- البرهان الرياضي: وهو يعد عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة، وذلك طبقا لقواعد منطقية خالصة، ويتم التسليم بصحة المقدمات في عملية البرهنة على اعتبار أن الهدف منها هو البرهان على صحة النتائج المترتبة على المقدمات[1].

3-2- القياس: يعد القياس عملية منطقية ينطلق من قضايا أولية(مقدمات) مسلم بصحتها ليصل إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، لذا فهو عبارة عن تحصيل حاصل، إذ تكون النتائج المتحصل عليها موجودة في المقدمات ضمنيا، وهذا ما يجعله يختلف عن البرهان الرياضي، الذي تكون نتائجه جديدة لم تتضمنها المقدمات لا بشكل صريح ولا ضمني[2].

3-3- التجريب العقلي: ومعناه أن يقوم الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي قد لا يتيسر له أن يقوم بها في الخارج، فكل عالم قبل أن يحقق أي شيء في الخارج يتصور كل ما يريد عمله داخل ذهنه[3].

3-4- التركيب: هو عملية منطقية علمية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى نتائج معينة، وتنتج هذه المقدمات الصحيحة عن عملية استدلالية منطقية، فيتم التركيب بين هذه النتائج للوصول إلى نتائج أخرى وهكذا[4]، وبالتالي فالتركيب عملية عقلية تبدأ من قضية تكون صحيحة ومعلومة بهدف استخراج النتائج ومعرفة مدى صحتها[5].

4- تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

أكثر تطبيقات المنهج الاستدلالي كانت خلال سيادة العقلية التأملية على العلم منذ عصر اليونان، بعدها طبق هذا المنهج في الدراسات القانونية، إذ كان هناك ارتباط وثيق بين الفلسفة

---

[1]- طلعت همام، المرجع السابق، ص 13.

[2]- أنظر:- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 144.

[3]- عبد الرحمان بدوي، المرجع السابق، ص 116.

[4]- أنظر:- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 145.

[5]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 106.

والقانون، حيث كان ينظر للقانون على أنه علم جامد وثابت، لذا كانت جميع الدراسات تنطلق من مبادئ ثابتة في شكل مصادرات وهي في معظمها قواعد عقلية ودينية مطلقة جامدة وثابتة، لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وبذلك حاول العلماء والفلاسفة إيجاد روابط وأسباب وحتميات للظواهر القانونية والاجتماعية، مثلها في ذلك مثل الروابط والأسباب والحتميات التي تحكم العلوم الطبيعية، والتي تم اكتشافها، **ويعد من بين الدراسات القانونية التي طبق فيها هذا المنهج** تفسير أصل وغاية الدولة والقانون، ظاهرة السلطة والأمة، ظاهرة الجريمة، الديكتاتورية، الديمقراطية، الثورة والقيادة وغيرها من الظواهر السياسية، الاجتماعية والقانونية، وبالتالي أسهم المنهج الاستدلالي في مجال بناء العلوم القانونية، ولا يزال يطبق بشكل واسع فيها، سواء على مستوى القضاء أم التشريع[1]، كما يمتد ذلك لمجال الفقه.

4-1- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى القضاء: يعمل هذا المنهج على إرشاد القاضي لحل النزاع، ذلك أن الحكم القضائي ليس إلا نتيجة لعمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي بدءا من تكييف الوقائع إلى إصدار الحكم، كما سيتم توضيحه فيما يلي:

* **دور المنهج الاستدلالي في تكييف المسألة محل النزاع:** يكيف القاضي المسألة محل النزاع ما إذا كانت مسألة واقع أم قانون، حيث لا رقابة للمحكمة العليا على مسألة الواقع، في حين تخضع مسألة القانون لرقابتها، وبالتالي يطبق القاضي طريقة القياس عند تكييف المسائل المعروضة عليه، فيعتبر القاعدة القانونية من مقومات القياس المنطقي، لذا فإذا لم يكن حل النزاع ممكنا إلا من خلال ربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى للقياس بالقاعدة القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى للقياس، فإن هذه المسألة تكيف على أنها مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا، في حين إن أمكن حل النزاع بربط الوقائع المادية التي تشكل المقدمة الصغرى بوقائع مادية أخرى تشكل المقدمة الكبرى، فإن المسألة هنا هي مسألة واقع لارقابة للمحكمة العليا عليها؛

* **دور المنهج الاستدلالي في حل النزاع القانوني:** ويتم ذلك من خلال الاعتماد على القياس المنطقي في حل النزاع القانوني، وفقا للنموذج الآتي:

---

[1]- أنظر:- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 145.

مقدمة كبرى: تمثل المبدأ القانوني

مقدمة صغرى: تمثل الوقائع المادية

النتيجة: وتمثل الحكم، بمعنى تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع، وتسمى هذه الطريقة في القياس القانوني بالقياس الاقتراني الحملي، وعليه ينبغي تحديد فرضيات القاعدة القانونية ومقابلتها بالعناصر الواقعية، فإن اندمجت هذه العناصر في الفرضيات، يكون الحل تطبيق الأثر أو الحكم الذي تقرره القاعدة العامة، كما يمكن تجزئة القياس إلى مراحل متتابعة حتى نصل إلى النتيجة النهائية، وذلك عندما تحمل القاعدة القانونية عدة فرضيات أو تحمل عدة مبادئ قانونية، أو عندما تكون الوقائع المادية مركبة[1].

4-2- تطبيق المنهج الاستدلالي على مستوى التشريع: يستعمل شراح القانون المنهج الاستدلالي بشكل عام في تفسير قواعد النظام القانوني الساري المفعول، كما تستعين في معظم الأحيان عمليات رسم السياسات التشريعية وإصدار التشريعات بالإضافة إلى مناهج البحث العلمي الأخرى بالمنهج الاستدلالي، وذلك لما تنطلق هذه العمليات من منطلقات وفلسفة وايديولوجية النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدولة والأمة، وتلتزم بمحتواها وروحها في إطار رسم هذه السياسات القانونية وإصدار التشريعات القانونية في نهاية الأمر[2].

ويستند المشرع لهذا المنهج في إصدار التشريعات، فنجده ينطلق من القواعد القانونية كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى بواسطة القياس، حيث يحضر فعلا ما انطلاقا من حضر فعل آخر منصوص عليه كلما كان لهذا المنع ذات السبب، فمنع التعامل بالمخذرات يأتي انطلاقا من مقدمة كبرى تتمثل في حضر كافة الأشياء التي تذهب العقل، ومن خلال هذه الآلية يمكن للمشرع أن يتصدى للمسائل المستجدة التي لا تجد نصا لها[3].

---

[1]- المرجع نفسه، ص 146- 149.

[2]- حسين فريجه، المرجع السابق، ص 60- 61.

[3]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 149- 150.

4-3- تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال الفقه: ويبرز ذلك من خلال ما يصدر عن الفقهاء من أعمال، حيث يستعين شراح القانون بالمنهج الاستدلالي في شرح وتفسير مختلف النصوص والقواعد القانونية.

5- تقييم المنهج الاستدلالي: لهذا المنهج مجموعة من الايجابيات والسلبيات يمكن أن نوجز أهمها فيمايلي:

5-1- الإيجابيات: من أهمها:

- اتساع نطاق تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية كما سبقت الإشارة إليه، لاسيما في مجال القضاء.

- له دور مهم في تراكم المعارف في مختلف فروع العلوم، إذ بدأ بعلم الرياضيات وانتهي بالعلوم الإنسانية، بما فيها العلوم القانونية[1]

5-2- السلبيات: نذكر منها:

- ينظر للظواهر على أنها جامدة وثابتة ويصادر على صحة العديد من القضايا دون مناقشة مدى صحتها، ما يسمح للأهواء الشخصية بتكوين مغالطات في شكل مصادرات تبنى عليها نتائج ويسلم بصحتها؛

- المبادئ التي يقوم عليها المنهج الاستدلالي والمتمثلة في: البديهيات، المصادرات والتعريفات، كلها قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها، ما يسمح باعمال الأهواء وهو ما من شأنه أن يحول هذا المنهج إلى منهج اعتباطي؛

- تطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية، باعتبارها علوم إنسانية تعالج الظواهر السلوكية وتحاول تقويمها، وهي ظواهر تتسم بالحركية، لذا تحتاج إلى منهج علمي يمكنه التكيف مع مختلف أدوارها وتقلباتها، كالمنهج التجريبي مثلا[2].

---

[1] - رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 150.

[2] - المرجع نفسه، ص 151.

خامسا: منهج تحليل المحتوى(المضمون)

يعد منهج تحليل المحتوى من أكثر المناهج استعمالا في مجال القانون، لذا سنحاول دراسة هذا المنهج من خلال تحديد تعريفه، أهدافه، خصائصه، خطواته، شروط نجاح عملية التحليل، تطبيقه في مجال العلوم القانونية، وأخيرا تقييمه فيما يلي:

1- تعريف منهج تحليل المحتوى: تعددت وتباينت التعريفات بشأن منهج تحليل المحتوى، فقد عرفه كابلان بأنه، المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية، وعرفه بيرلسون بأنه أسلوب بحثي يتضمن الوصف الموضوعي المنسق والكمي للمحتوى الظاهر للرسالة، أما استون فعرفه بأنه أسلوب للوصول إلى استنتاجات وذلك بالتعرف الموضوعي والنسقي على صفات محددة للرسالات، وعرفه بيزلي بأنه إحدى أطوار تجهيز المعلومات، إذ يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها ومقارنتها، وذلك من خلال التطبيق الموضوعي والنسقي لقواعد التصنيف الفئوي[1].

وعرف هذا المنهج أيضا كل من واليزر ووينر بأنه أي إجراء منتظم يستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة، كماعرفه كيرلنجدر بأنه منهج لدراسة الاتصال، وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية بهدف قياس المتغيرات[2]، ويمكن تعريفه على أنه:" هو رد محتوى الشيء، أو الفكرة، أو الخطاب المحلل، إلى عناصره الأولية البسيطة، بمعنى أنها تخالف المركب المحلل في خصائصه"[3].

ويستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية السائدة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ويفيد هذا النوع من الأبحاث في معرفة عوامل التغير الاجتماعي، وكذا رد فعل الناس لقرارات السلطة السياسية[4].

2- أهداف منهج تحليل المحتوى: تتنوع وتتعدد أهداف تحليل المحتوى، ويمكن إجمالها فيما يلي:

---

[1]- ذكره إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 192.

[2]- المرجع نفسه.

[3]- صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160.

[4]- ذكره عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 149- 150.

– التعرف على التراكيب الداخلية المكونة للمادة المحللة؛

– الكشف عن القوانين المنظمة للعلاقات الداخلية؛

– التأكد من إنتماء المادة أو الفكرة المحللة؛

– التأكد من مطابقة الموضوع المدروس لأحد التراكيب المعروفة سابقا؛

– الكشف عن طرق وأساليب لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان[1].

3– خصائص تحليل المحتوى: يحدد سمير محمد حسين خصائص تحليل المضمون في:

– أسلوب يعتمد تكرارات ورود الكلمات، أو الجمل أو المعاني المتضمنة في قوائم التحليل في المادة الإعلامية.

– التحليل يكون للجوانب الشكلية والموضوعية.

– ترتبط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.

– الاعتماد على الأسلوب الكمي بغرض التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

في حين وضع بيرلسون ست (6) خصائص يتسم بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في الآتي:

– استخدامه يكون في العلوم الاجتماعية فقط.

– يستخدم أساسا في تحديد آثار الاتصال.

– لا ينطبق إلا على جوانب النحو والصرف في اللغة.

– يجب أن يكون موضوعيا.

– يجب أن يكون منظما.

---

[1]– صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 161.

– يجب أن يكون كميا[1].

أما الدكتور صلاح الدين شروخ المتخصص في مجال العلوم القانونية، فقد بين مجموعة من الخصائص التي يتميز بها منهج تحليل المضمون، تمثلت في:

– اتساع وتنوع مجالات ومواضيع تحليل المحتوى، بحيث يصعب تحديد عناصره وطرق تنفيذه؛

– التحليل الكلي أو الجزئي للظاهرة أو المادة المحللة، فالبعض يحلله كله، كتحليل مقالة علمية أو قضية قانونية محل نزاع، والبعض الآخر يحلل عينة من كل بغرض الحكم على الكل، كتحليل عينة من الصخر؛

– اختلاف وتباين طرق وأساليب التحليل بشكل كبير فيها، لاختلاف الظاهرة أو المادة المحللة؛

– الانطلاق من دراسة وتحليل الجزئيات(عينة من كل) للوصول إلى الكل او الظاهرة الكلية محل الدراسة[2].

4– خطوات منهج تحليل المحتوى: تقوم خطوات الباحث على تحليل الرسالة الاتصالية، سواء كانت كتب، مقالات وغيرها، وذلك لاختبار الفروض على ثلاثة أشياء هي:

– خصائص الرسالة أو النص؛

– المقدمات والظروف المسبقة للرسالة أو النص؛

– الأثر المتوقع للرسالة أو النص[3].

وهذا يعني أن تحليل المضمون يمكن اعتباره منهجا لاختبار الفروض وليس مجرد أداة لتجميع البيانات[4].

---

[1]– أنظر:– إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 194.

[2] – صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 160– 161.

[3] – إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 40.

[4] – المرجع نفسه.

وهناك خطوات إجرائية لابد من اتباعها عند التعامل مع تحليل المضمون، وتتمثل في:

- صياغة مشكلة البحث وفروضه؛

- تحديد مجتمع العينة من صحف، كتب، برامج إذاعية...إلخ؛

- اختيار العينة فإذا كانت صحف نحدد أي صحيفة والفترة التي تغطيها هذه الصحافة، أما إذ كانت برامج إذاعية تحدد نوع البرامج وساعات البث؛

- اختيار وحدة التحليل، وهي أهم عناصر المنهج؛

- تهيئ تصنيفات التحليل؛

- تأسيس نظام القياس الكمي(العد)؛

- تركيز المضمون؛

- تحليل البيانات وتفسيرها[1].

ويوجز الدكتور صلاح الدين شروخ أهم خطوات هذا المنهج في:

- اختيار موضوع البحث أو العينة أو الوثيقة المراد تحليل مضمونها؛

- تحديد نوعية موضوع التحليل، وكذا اشكاليته، فروضه وأهدافه؛

- تأمين الوسائل والأدوات اللازمة لتحليل المحتوى المطلوب؛

- استخلاص النتائج ومقاربتها بنتائج تحليل دراسات سابقة؛

- كتابة تقرير البحث تبعا للمنهجية العلمية[2].

---

[1]- إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 199- 200.

[2] - صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص 163.

5- شروط نجاح عملية تحليل المحتوى: لضمان نجاح عملية تحليل المضمون، لابد من توافر العوامل التالية:

- توفر الوسائط الكاملة للمضمون، لاسيما السجلات، الوثائق والأوعية؛

- صحة وسلامة المعلومات والبيانات الداخلة في المضمون، وخلوها من أي تشويه بقصد أو من غير قصد، وتسلسل وتتابع تلك البيانات بحيث تغطي فترة الظاهرة أو جوانبها المختلفة؛

- سلامة ترتيب المضمون حتى يعطي نتائج مضمونة بجهد معقول ووقت قياسي[1].

6- تطبيقات منهج تحليل المحتوى في مجال العلوم القانونية

من بين تطبيقات هذا المنهج التمييز التمييز بين كتابات لمؤلفين مختلفين من خلال تحليل النصوص الموجودة التي لم يبين عليها صراحة اسم أي من المؤلفين، وذلك عن طريق اختيار كلمات تميز كتابات أحدهما عن الآخر، لأن لكل باحث أسلوبه الذي يستخدمه، فيكثر من من استعمال ذات الألفاظ والمفردات[2].

وبصفة عامة يستعمل منهج تحليل المضمون في تحليل مختلف الأوضاع المادية القائمة، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أمنية وحتى نفسية...إلخ، عبر مختلف المراحل والعصور التي يمر بها تطور المفاهيم أو الظواهر أو الأوضاع محل الدراسة، ويقوم أساسا في مجال العلوم القانونية على تحليل النصوص القانونية والفقهية، الأحكام والقرارات القضائية، تقديم الاستشارة القانونية وصياغة المذكرة الاستخلاصية، باعتبار أن كل هذه المواضيع تعتمد أساسا على تحليل النصوص القانونية لإمكانية فهمها، كما يستعمل في الأبحاث التي ينجزها الباحثين الأكاديميين، سواء من خلال الكتب القانونية، المقالات العلمية المحكمة والأوراق البحثية التي يقدمها هؤلاء الباحثين في المؤتمرات والملتقيات العلمية الدولية منها والوطنية.

---

[1] - إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 41.

[2] - المرجع نفسه، ص 40.

ويستخدمه أيضا الطلبة في أبحاثهم الصفية الدورية في مختلف المقاييس والمقررات الدراسية المبرمجة وفي جميع الأطوار، فضلا عن استعماله في مختلف الأبحاث الأكاديمية من مذكرات ليسانس، ماستير، ماجستير وأطروحات الدكتوراه، كل هذه المجالات تقريبا لا تخلو من استعمال منهج تحليل المحتوى، ولو في جزئية معينة، لاسيما الإطار القانوني للدراسة، إلى جانب استخدام مناهج أخرى مع هذا المنهج، وقد تكون الدراسة في أغلبها تحليلية، بمعنى أنها تعتمد بشكل أساسي على التحليل، خاصة إذا كانت الدراسة قانونية بحتة.

7- تقييم منهج تحليل المحتوى: لهذا المنهج إيجابيات وسلبيات نذكر منها:

7-1- الإيجابيات: وتتمثل في:

- تمد الباحث بمعلومات وبيانات قريبة من الواقع، وبعيدة عن شبهة التزوير؛

- قدرة التحكم في هذه الأداة والسيطرة عليها؛

- تحقيق قدر كبير من الموضوعية والنزاهة[1].

- لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بمبحوثين لإجراء تجارب أو مقابلات، ذلك أن المادة محل التحليل موجودة في الكتب أو القوانين وغيرها من الوثائق العلمية؛

- إمكانية إعادة إجراء الدراسة لمرة أخرى وإجراء مقارنة للنتائج مع المرة الأولى لذات الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر أخرى؛

- يمكن تطبيقه على أنواع عديدة من الموضوعات[2].

7-2- السلبيات: يعتري هذا المنهج سلبيات نذكر منها:

- احتمال الحصول على النوعيات المطلوبة، وكذا الفئات التي تلزم الدراسة، نتيجة عمليات إخفاء متعمدة لعينات تحليل المضمون؛

---

[1] - المرجع نفسه.

[2] - محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 62.

– إمكانية حصول تشويه مقصود أو سوء تنظيم وترتيب لهذا المضمون، وهذا ما يجعل مهمة الباحث شاقة؛

– تحتاج إلى جهد وصبر ووقت لاستخراج ما يمكن من نتائج ومؤشرات[1].

– يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، كما أنه لا يوضح الأسباب التي أدت لظهور المادة المدروسة بهذا الشكل أو المحتوى؛

– لا يمتاز بالمرونة، ذلك أن الباحث يكون مقيدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة؛

– صعوبة الاطلاع على بعض الوثائق لسريتها؛

– صعوبة الحصول على إجابات للأسئلة التي تتطلب معرفة الأسباب؛

– قد لا تكون المعلومات المأخوذة من تحليل المحتوى مستمدة من وثائق حقيقية، فيمكن أن تكون الوثائق مثالية وغير واقعية، ويمكن أن تكون مزورة وغير أصلية[2].

سادسا: المنهج المقارن

رغم أن المقارنة بمفهومها الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشاة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، إذ استخدمها كل من أرسطو وأفلاطون كوسيلة للحوار في المناقشة، بهدف قبول أو رفض القضايا والأفكار محل النقاش[3].

وجدير بالذكر أنه كان للمنهج المقارن دور كبير في تطور علم السياسة، فقد استخدمته اليونان في دراسة أنظمتها السياسية من خلال المقارنة، وقارن أرسطو 158 دستورا من دساتير هذه الدول، وهو ما أعتبر ثورة كبيرة في علم السياسة، كما أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات

---

[1] – إياد خالد الطباع، المرجع السابق، ص 40– 41.

[2] – محمد سرحان علي الحمودي، المرجع السابق، ص 63.

[3]– شريفة بن غذفة، منهجية وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2015، ص31.

التغيير تعد من بين الاهتمامات الأساسية في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، واستعمل رواد الفكر الغربي مثل كومت وهوبنز...إلخ، التحليلات المقارنة للظواهر الاجتماعية للكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، فضلا عن نماذج أخرى من الدراسة المقارنة عند العديد من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم، لاسيما في مناقشته لقواعد المنهج، كما طورت المدرسة الغربية، لاسيما بعد إسهامات " دافي" و" موريه" في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية، ولاقت الدراسة المقارنة اهتمام رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين[1].

وسنحاول دراسة هذا المنهج من خلال تحديد تعريفه، مراحله، شروطه، أساليبه، أشكاله، طرق استخدامه، أهم مجالات تطبيقه، تطبيقه في مجال العلوم القانونية وأخيرا تقييمه، وذلك فيما يلي:

1- تعريف المنهج المقارن: يعرف عالم الاجتماع إيميل دوركايم المنهج المقارن بأنه نوع من التجريب غير المباشر، وجاء هذا المنهج ليكمل المنهج التجريبي، إذ يصعب في حالات معينة القيام بتجارب، فيلجأ الباحث طريقة التجربة غير المباشرة، مثل البحث في سبب وجود ظاهرة معينة في منطقة معينة، فهنا ينبغي مقارنة هذه المنطقة بمنطقة أخرى لا توجد فيها هذه الظاهرة لاستخلاص الأسباب، وأيضا لابد من ضبط المتغيرات ذات الدلالة بالنسبة للمجتمع أو النظام أو التنظيم موضوع المقارنة، وتتوقف عملية الاختيار هذه على نوعية التصور النظري الذي يعتمده الباحث، كما أن المقارنة هي عملية لتطبيق المنهج التجريبي أيضا، إذ تتم المقارنة بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية[2].

وقد ذهب الفيلسوف "ستيوارت ميل" إلى أن المنهج المقارن هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، والمقارنة هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر، وفي ذات المعنى عرف المنهج المقارن بأنه:" تلك الخطوات التي يتبعها الباحث

---

[1]- المرجع نفسه.

[2]- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 181.

في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر"[1].

وجاءت بعض المحاولات لتعريف المنهج المقارن في ميدان القانون على أنه، هو ذلك المنهج الذي يتناول الظواهر والوقائع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا القواعد القانونية التي تحكمها، بغرض الكشف عن الصلات الموجودة بين تلك الظواهر والوقائع، وعن أسباب نشوئها وتطورها، وذات الأمر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الوقائع والظواهر، كما عرف المنهج المقارن أيضا بأنه:" المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف والاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة"[2].

يعتبر البعض أن المقارنة هي محور المنهج العلمي، فمن خلالها يمكن معرفة أوجه الشبه والاختلاف، وتصنيف الخصائص للظواهر، ويهدف هذا المنهج إلى التفسير والمقارنة بين الظواهر، وتتم فيه الدراسة في الحاضر بالرجوع إلى الماضي، وتجمع فيه بيانات قليلة عن عدد كبير من الأفراد، ويكون الهدف منها التوصل إلى نتيجة واحدة وذلك بالاعتماد على عدة أسباب وتغييرات، وهذا المنهج شائع الاستخدام، إذ يستخدم استخداما واسعا لاسيما في مجال الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، ويسمح استخدام هذا المنهج بالتعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث، ومعالجة جانب من جوانبه والتعمق فيه، ويمكن أن تكون المقارنة بشأن إبراز مميزات وخصائص كل موضوع من موضوعات المقارنة، وتبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما[3].

2- مراحل المقارنة المنهجية: يمكن أن نوجزها فيما يأتي:

---

[1] – ذكره عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2018، ص 40- 41، تاريخ التصفح(12-05-2021، الساعة10.00)، متوفر على الرابط:

http:www.researchgate.net // publication/ 330994846

[2]- المرجع نفسه، ص 41- 42.

[3]- أنظر:- شريفة بن غذفة، المرجع السابق، ص31.

– جمع المعارف العلمية المسبقة والإحاطة بها قبل البدء في المقارنة، لاسيما في الدراسات المقارنة الأفقية؛

– اختيار عينات المقارنة؛

– تحديد مستويات المقارنة للوصول إلى نتائج علمية واضحة، وذلك بدءا بالمرحلة التحليلية من خلال تجزئة النصوص وتحليلها واستخراج أوجه التشابه والاختلاف، وصولا إلى المرحلة التركيبية التي تتضمن هي أيضا مستويات أخرى للمقارنة؛

– استخلاص نتائج المقارنة، فبعد اكمال المقارنات الجزئية ينتقل الباحث إلى مرحلة المقارنة الكلية والتي تحتوي كل جزئيات الدراسة، ثم يتم استخلاص الروابط بين مختلف القواعد القانونية من تشابه واختلاف وأسباب ذلك، بنقد موضوعي ومحايد، بعدها يصدر أحكامه التقييمية[1].

– كتابة تقرير البحث.

3– شروط تطبيق المنهج المقارن: يرى الأستاذ رشيد شميشم أن أهم شرطين لتطبيق هذا المنهج هما:

– أن تكون الظواهر والأنظمة المقارنة متجانسة؛

– ينبغي عزل المتغيرات[2].

أما الدكتور محمد عبد السلام فقد أورد العديد من الشروط التي يجب توافرها في المنهج المقارن وهي:

– ينبغي ألا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد، أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات والظروف المحيطة بها، بل يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر؛

---

[1] – أنظر لتفاصيل أكثر:– عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 61– 72.

[2]– رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 181.

– ينبغي على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة حول الحادثة أو الظاهرة محل المقارنة، لاسيما إذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية؛

– أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، إذ لا يجوز مقارنة مالا يقارن، فمثلا لا يمكننا أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة، لأنهما موضوعان مختلفين ومتباعدين تماما، فلا يوجد تشابه أو إختلاف جزئي بينهما؛

– تجنب المقارنة السطحية، إذ يتعين الغوص في الجوانب الأكثر عمقا، وذلك لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة؛

– أن تكون الظاهرة أو الحادثة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان، لنتمكن من مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو في زمان ومكان آخرين[1].

4– أساليب المنهج المقارن: يتبع الباحث في الدراسات المقارنة أشاليب وطرق بغرض انجاز بحثه، ويتميز كل أسلوب بسيمات تميزه عن غيره من الأساليب الأخرى، إذ تجعله مناسبا في موضوعات معينة دون أخرى، وهي تحدد في أربعة أساليب أو طرق، تتمثل في: المقابلة، المقاربة، المضاهاة والموازنة المنهجية.

4–1– أسلوب المقابلة: يطلق عليها أيضا المقارنة بالمجانبة، وتعني أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب، فيقابلها مع بعض ليتمكن من معرفة أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الأحكام، وقد أتبعت هذه الطريقة في نهاية القرن التاسع عشر وما قبله، إذ كان الباحث إذا أراد دراسة موضوع معين في عدة قوانين، فإنه يأخذ منها الأحكام التي تتعلق بهذا الموضوع ويضعها جنبا إلى جنب، ليتعرف على ما بينها وبين قانونه الوطني من اتفاق واختلاف، ومثال ذلك إذا أراد الباحث دراسة مصادر قانون العقوبات، عليه أن يأخذ المادة الأولى من قانون العقوبات في كل من القانون الجزائري والفرنسي والمصري، إلا ان هذه الطريقة لا تعد دراسة مقارنة بالمعنى الحرفي، باعتبارها تجميع لمواد من قوانين مختلفة، فهي فقط تدل على معرفة الباحث بتلك

[1]– محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 196– 197.

القوانين، كما أن فائدتها تظهر في اعتماد الباحث في التدليل على بعض الأفكار في القوانين الأجنبية، وأنها مرحلة أولية في أساليب المقارنة الأخرى؛

4-2- أسلوب المقاربة: وقد سميت كذلك اعتمادا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين مختلف القوانين موضوع الدراسة، ومفادها أن يدرس الباحث أوجه التقارب بين مختلف القوانين القابلة للمقارنة، وتتمثل في القوانين المتشابهة سواء في البنية أو الخصائص مثل القوانين الرومانية الجرمانية، باعتبارها مستندة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها، وعليه تصلح هذه الطريقة أثناء المقارنة بين قانونين بينهما نقاط تشابه كثيرة وفروق قليلة، مثل قوانين الدول التي تنتمي إلى مجموعات قانونية واحدة، كالمقارنة بين أحكام المذاهب الإسلامية المختلفة وعلى إثر ذلك تشكل علم الخلاف؛

4-3- أسلوب المضاهاة: تسمى أيضا المعارضة، وهي عكس الأسلوب السابق تقوم على تبيان أوجه الاختلاف بين منهجين مختلفين بالبنية الاقتصادية، مثل المنهج الروماني الجرماني والمنهج الأنجلو أمريكي من جهة، والمنهج الاشتراكي من جهة أخرى، وتستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما، وتكون بينهما العديد من الفروقات، فهي تستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تشتمل على مواضيع محددة، مثل المقارنة في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين احداهما اشتراكية والأخرى رأسمالية؛

4-5- أسلوب الموازنة المنهجية: وتسمى كذلك المقارنة المنهجية، وهي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية، حيث أن الأساليب السابقة تعتمد على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه وتباين بين قوانين عديدة، في حين الموازنة تخضع لمنهج يسمح باستخلاص نتائج نتعرف بها إلى القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق والاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون[1].

وما تجدر الإشارة إليه أن طريقة المقاربة(المضاهاة) وطريقة الموازنة المنهجية هي طرق تخرج من مجال القانون المقارن الوصفي والنظري لتشكل الطرق الأساسية في القانون المقارن التطبيقي، إذ

[1] - عبد الحليم بن مشري، المرجع السابق، ص 43- 46.

تعطي نتائج عملية وعلمية من شأنها أن تؤسس لنظرية أو قاعدة جديدة، ولعل أهم طريقة هي طريقة الموازنة المنهجية[1].

5- أشكال المنهج المقارن: للمنهج المقارن شكلان هما:

5-1- المقارنة الكيفية: وتتضمن عملية المقارنة الكيفية على شكلين أساسيين هما:

* جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة والتعرف على صفاتها وأوصافها، ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة، ويتطلب ذلك التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة، ويمكن أن يتطلب ذلك قيام الباحث برحلات أو جولة إلى المجتمع المراد المقارنة به؛

* يكتفي الباحث في هذا الشكل بجمع المعلومات من خلال الكتب والمقالات حول الظاهرة محل الدراسة، والتعليق على تلك المعلومات ومناقشتها بالاعتماد على ما لديه من مخزون علمي حول الظاهرة محل الدراسة، وغالبا ما تستخدم هذه الطريقة في نقد نظريات تاريخية سابقة، نظرا لظهور معلومات جديدة نتيجة الأبحاث[2].

5-2- المقارنة الكمية: تقوم هذه المقارنة على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة وبشكل واضح، ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة، **مثل** إحصاء الجرائم والعقوبات[3].

6- طرق استخدام المنهج المقارن: من أهم الطرق التي يقوم عليها المنهج المقارن كما أوردها جون ستيوارت ميل هي:

6-1- طريقة التلازم في الوقوع: وتقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في الوجود، فإذا وجدت العلة ظهر المعلول بالضرورة[4]، وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الاتفاق أو التوافق، وتستخدم

---

[1] - المرجع نفسه، ص 46.

[2] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 197.

[3] - المرجع نفسه، ص 197- 198.

[4] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148.

لما يكون هناك عامل مشترك واحد فقط هو السبب الأساسي في حدوث الظاهرة، فلا يمكن لها أن تحدث دون وجود هذا العامل المشترك، فمثلا نقول أن هناك بعض الأمراض الجلدية أصابت مجموعة من النساء، وأدى هذا المرض إلى وفاتهن، فبالتالي هناك سبب أو عامل مشترك وهو أنهن استخدمن مستحضر تجميلي واحد، وكان هذا المستحضر يحمل مادة تسببت في قتلهن[1].

6-2- طريقة التلازم في التخلف: وتقوم على أساس التلازم بين العلة والمعلول في عدم وجود الظاهرة، أي أنه لما تختفي العلة يختفي المعلول، ولا يقوم له أثر[2]، وتسمى هذه الطريقة بطريقة الاختلاف، فمثلا لما يكون هناك مجموعتين أو أكثر من مجموعة، وتشترك هذه المجموعات مع بعضها البعض في كافة الصفات، غير أن هناك صفة واحدة فقط اختلفوا فيها، فالذي أحدث الفرق بينهم هو هذه الصفة المختلفة فيما بينهم[3].

6-3- طريقة التلازم في الوقوع والتخلف: وهي تعني أن العلة إذا وجدت ظهر المعلول، وإذا اختفت اختفى المعلول[4]، وتسمى أيضا بالطريقة المشتركة، وقد استطاعت هذه الطريقة أن تجمع بين الاتفاق والاختلاف في ذات الوقت، فلما يقوم الباحث باستخدام طريقة الاتفاق فإنه بذلك تمكن من الوصول إلى العامل المشترك، في حين في حالة طريقة الأختلاف يكون هذا دليل وبرهان على أن النظرية لا يمكن لها أن تحدث دون أن يكون العامل المشترك موجود[5].

6-4- طريقة التلازم في التغير: ومفادها أن كل تغير يطرأ على العلة، لابد وأن يطرأ بالمقابل تغير على المعلول، نظرا للتلازم القائم بينهما[6]، وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة التغير النسبي، ففي جميع جميع الظواهر الطبيعية أو الحالات لابد أن يكون هناك علاقة بين السبب والمسبب، وفي حالة ما إذا حدث أي نوع من أنواع التغييرات في السبب، فمن شأن ذلك أن يؤدي حتما إلى حدوث تغييرات في

---

[1] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 198.

[2] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148.

[3] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 198.

[4] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148.

[5] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 199.

[6] – عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148.

المسبب أيضا، سواء في حالة الزيادة أو العكس[1]، فكلما زادت العلة زاد المعلول، ومثال ذلك إذا لاحظ الباحث أن الزيادة في عدد ساعات الدراسة تؤدي إلى الزيادة في تحصيل الطالب، وأن النقص في عدد ساعات الدراسة يؤدي إلى نقص تحصيل الطالب، فإن الباحث يمكنه إثبات العلاقة بين عدد ساعات الدراسة وبين التحصيل كعلاقة علة ومعلول[2].

6-5- طريقة البواقي: ومفاد هذه الطريقة أن العلة لشيء ما لا تكون في ذات الوقت علة لشيء آخر مغاير للشيء الأول[3]، كما تسمى هذه الطريقة بطريقة العوامل المتبقية، ويمكن استخدام هذه الطريقة لما يكون الباحث العلمي على علم كامل بأجزاء كثيرة من الظاهرة، وعليه وبسبب هذه المعلومات يمكنه أن يستنتج ما تبقى من الظاهرة من مجهول أو أمور غامضة بكيفية سهلة، فإذا عرفت العوامل المحددة والمسببة لجانب أو بعض جوانب ظاهرة معينة، فإن باقي جوانب الظاهرة يمكن ارجاعها إلى العوامل الأخرى المتبقية أو المتخلفة[4].

7- أهم مجالات تطبيق المنهج المقارن: هناك مجالات رئيسية يمكن أن تكون محل دراسة البحث المقارن، فهي أكثر من غيرها تكيفا مع مقتضيات المنهج المقارن ومن أهمها:

- دراسة السلوك، وذلك بالبحث عن أوجه التشابه والاختلاف بين الأنماط الأساسية للسلوك، كدراسة السلوك السياسي مثلا كالتصويت، أو دراسة السلوك الاجتماعي كالسلوك الاجرامي مثل المقارنة بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات متباينة، أو دراسة السلوك الانحرافي في أوضاع اجتماعية مختلفة؛

- دراسة نمو وتطور أنماط الشخصية أو الأنماط الدافعة والاتجاهات الاجتماعية والسيكولوجية في مجتمعات وثقافات متباينة ومتعددة مثل دراسة الشخصية، الثقافة...إلخ؛

- دراسة مختلف النماذج من التنظيمات، كالتنظيمات السياسية، الجمعيات ونقابات العمال...إلخ في مجتمعات متباينة؛

---

[1] - محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 199.

[2] - محمد عبد العال النعيمي وآخرون، المرجع السابق، ص 244.

[3] - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، المرجع السابق، ص 148.

[4] - محمد عبد العال النعيمي وآخرون، المرجع السابق، ص 243.

– دراسة النظم الاجتماعية في مجتمعات متباينة والقواعد القانونية وتحليل المعايير النظامية العامة، كدراسة الأسرة، القرابة، المعتقدات الدينية والعادات؛

– مقارنة وتحليل مجتمعات كلية مع بعضها البعض، وغالبا ما تتم المقارنة وفقا للنمط السائد للنظم أو التوجهات الثقافية فيها، كمقارنة مجتمع اشتراكي مع مجتمع رأسمالي أو مقارنة مجتمعات في مستويات حضارية متباينة، كمقارنة المجتمعات البدائية مع المجتمعات المتحضرة[1].

وبصفة عامة يستخدم هذا المنهج في الدراسات التالية:

– دراسات العلوم القانونية؛

– دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية؛

– دراسات العلوم السياسية والاقتصادية؛

– دراسات العلوم الشرعية[2].

8– تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية:

يستخدم المنهج المقارن بشكل واسع في مجال العلوم الاجتماعية ومنها العلوم القانونية، حيث لا تكاد الدراسات القانونية تخلو من استخدام هذا المنهج، وذلك لأنه لا يمكن اكتشاف نقائص أو فراغ أو عدم انسجام النظام القانوني، إلا من خلال مقارنته بنظم قانونية لدول أخرى، والملاحظ كثرة استخدام المنهج المقارن في العلوم القانونية، لاسيما في أبحاث ومداخلات الباحثين والأساتذة الجامعيين في الملتقيات الدولية منها والوطنية، وفي كتبهم ومقالاتهم العلمية المحكمة، وكذا في الدراسات الأكاديمية الجامعية من خلال مذكرات الليسانس، الماستير، الماجستير وأطروحات الدكتوراه، حيث لا تكاد تخلو هذه الدراسات من المقارنة، سواء بين القانون الجزائري مثلا والقانون المصري والفرنسي، باعتبار هذه القوانين تنتمي إلى نظام قانوني واحد(النظام اللاتيني)، إضافة إلى اشتمال

[1] – حسين فريجه، المرجع السابق، ص 97، أنظر أيضا:– إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 180– 182.

[2] – محمد عبد السلام، المرجع السابق، ص 196.

المقارنة كذلك على دراسة السلوك الإنساني مثل مقارنة معدلات الجريمة في دول مختلفة ومعرفة وتحديد الأسباب التي تؤثر في ارتفاع وانخفاض هذه المعدلات[1].

ونشير إلى أن الدراسة المقارنة قد لا تكون في ذات النظام القانوني كما سبق الإشارة إليه، فقد تكون الأنظمة مختلفة مثلا مقارنة القانون الجزائري بأحكام الشريعة الإسلامية في قضايا متعددة قديمة وعصرية، كقضايا الأحوال الشخصية مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، جريمة الإجهاض، إثبات النسب وغيرها من القضايا في مجالات القانون الأخرى، كما قد تكون الدراسة على مستوى ذات القانون(الدستور مثلا) خلال مراحل زمنية متعاقبة، كدراسة صلاحيات رئيس الجمهورية خلال الدساتير الجزائرية المتعاقبة وصولا إلى آخر دستور.

وتجدر الإشارة إلى أهمية هذه الدراسات المقارنة في مجال العلوم القانونية، ذلك أن العديد من الدول تداركت العديد من النقائص والثغرات في نطاق تشريعاتها الوطنية، وذلك من خلال مختلف الانتقادات التي وجهت لتشريعاتها، نتيجة مقارنتها بقوانين دول أخرى أو بأنظمة أخرى أكثر تطورا منها.

9- تقييم المنهج المقارن: بالرغم من النتائج المهمة التي حققها المنهج المقارن، إلا أن له سلبيات كما له إيجابيات، فمن أهم الإيجابيات والسلبيات لهذا المنهج نذكر:

9-1- الإيجابيات: من أهمها:

- يساعد المنهج المقارن الباحث في اكتشاف الخصائص الكلية للظاهرة في الماضي والحاضر، والمستقبل، وذلك من خلال المضاهاة وإبراز الصفات المتشابهة والمختلفة بين ظاهرتين أو مجتمعين، ومعرفة درجة تطور أو تراجع الظاهرة عبر الزمن[2].

- تقييم السياسات التشريعية الوطنية من خلال مقارنتها مع التشريعات الأخرى لمعرفة أسباب التطور؛

[1] - أنظر:- رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 182.

[2] - إبراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 179.

– الارتقاء بالقوانين والتشريعات، وذلك بتطويرها حسب ما تفرضه متطلبات الحياة الاجتماعية، ومواكبة الأنظمة وتطور القانون المقارن في مختلف دول العالم[1].

9-2- السلبيات: نذكر منها

– لا يصلح تطبيق هذا المنهج إلا في حالة وجود ظواهر متجانسة، غير أنه غالبا ما تكون الظواهر غير متجانسة؛

– أنه من الصعب عزل المتغيرات، لاسيما في حالة المقارنة التاريخية[2].

– يغفل هذا المنهج نقطة جوهرية، هي أنه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه، لذا فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والحضارية وهذا الاغفال يقوم به أيضا أصحاب المنهج المقارن؛

– المقارنة التي تتم من خلال هذا المنهج ظاهرية وليست داخلية، لذا تعد مقارنة غير عميقة باعتبارها تقتصر على اظهار أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر، إذ يمكن أن تكون هناك اختلافات كامنة خلف هذا التشابه والاختلاف، إلا أنها غير ظاهرة، وهو ما يجعل دراسة الباحث مجرد تعميمات سطحية؛

– لا يوضح هذا المنهج سبب وجود الظاهرة والمؤثرات السلبية والايجابية التي ساعدت على ظهورها؛

– لا يوضح هذا المنهج تبيعات المقارنة، فبعد معرفة أوجه التشابه والاختلاف لا يبين تبيعات وآثار هذه الصفات التي اكتشفها، كما لا يبين تأثيراتها على الظواهر الاجتماعية الأخرى؛

– يمكن أن تحدث تغييرات جذرية رئيسية في الفترة الزمنية بين المقارنة الأولى والثانية، وذلك عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين، وهو ما من شأنه أن يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها[3].

---

[1] – خالد حامد، منهج البحث العلمي، ط1، دار بجاية، الجزائر، 2003، ص 35.

[2] – رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 182.

[3] – ابراهيم ابراش، المرجع السابق، ص 188.

خاتمة:

باتت الحاجة للبحث العلمي والمعرفة العلمية اليوم أكثر من أي وقت مضى، ذلك أن المعرفة العلمية أساس التقدم والرقي ونجاح الإنسان ورفاهيته، فهي التي تمكنه من فهم مختلف المسائل التي يواجهها في حياته اليومية، فيجتاز بها العقبات ويتدارك الأخطاء ويتخذ الإجراءات اللازمة ويقترح الحلول المناسبة، التي من شأنها أن توصله إلى ما يرغب في تحقيقه.

وقد كان الإنسان في بداية عهده يعتمد على الأساطير والخرافات والخيال والحدس، كوسيلة لفهم ما يحيط به في الكون من ظواهر وأحداث، إلا أنه مع تطور التفكير العلمي للإنسان تطورت حياته وتقدم العلم واهتدى إلى أساليب وطرق تساعده في الكشف عن العديد من الظواهر التي كان يجهلها، وكان لمناهج البحث العلمي دورا أساسيا في الكشف عن تلك الظواهر ومساعدة الإنسان على فهم ما يحيط به، وقد خلصنا من خلال ما تقدم إلى أن:

– البحث العلمي يعد استقصاء منظم يقوم به الباحث للكشف عن الحقيقة العلمية وإيجاد الحلول لمختلف المشكلات القائمة، وذلك باتباع طرق وأساليب ومناهج علمية، وبذلك فان للبحث العلمي أهمية كبيرة في الكشف عن الحقائق والمعلومات والوصول إلى نتائج جديدة، لذا ما على الطالب للنجاح في إعداد بحثه وفقا للأصول العلمية المنهجية، إلا الاهتمام والاستعداد والتدريب المستمر والتعلم والعمل بمختلف التوجيهات المقدمة من الأساتذه.

– التفكير العلمي هو نشاط العقل في حل مختلف المشاكل التي تواجه الإنسان، وقد تطور التفكير العلمي للإنسان من مرحلة إلى مرحلة أخرى عبر الزمن إلى أن وصل إلى المعرفة العلمية الحديثة، التي كانت السبب في التقدم العلمي والتكنولوجي الحالي، رغم العقبات التي تواجهه لحد الساعة، كالأساطير والخرافات، التعصب، الإعلام المضلل...إلخ.

– لمناهج البحث العلمي باختلاف أنواعها أهمية كبيرة بالنسبة للباحث القانوني، فالإلمام بها يسهل عليه مهمته في إنجاز مختلف أبحاثه، لما لها من دور في تنظيم الفكر والعقل، وبالتالي تفسير الظواهر والأحداث بصورة منظمة، كما تجعله حريصا على اتباع القواعد العلمية المنهجية في أبحاثه، غير أن بعض المناهج نجد أن استعمالها يكون أكثر في العلوم الطبيعية والرياضية، كالمنهج التجريبي

مثلا، أما في مجال قانون الأسرة فنجد استعمال مختلف المناهج السابق الإشارة إليها ولو في جزئيات معينة من الدراسة مع الاعتماد على المنهج المقارن والمنهج التحليلي بشكل أكبر في أغلب الدراسات.

ولا يفوتني في ختام هذا المقرر أن أنوه إلى بعض الملاحظات هي:

– الاهتمام أكثر بالبحث العلمي والباحث وإعطاء الأولوية لهما، باعتبارهما أساس الرقي والتقدم، وذلك من خلال توفير الأجهزة والوسائل العلمية الحديثة اللازمة لذلك، كالمراجع العلمية المختلفة منها الكتب مثلا.

– العمل على ترسيخ التفكير العلمي في المجتمع، والابتعاد عن الأساطير والخرافات...إلخ، لعدم صدق نتائجها.

– العمل على محاولة توحيد قواعد المنهجية في المجال القانوني على المستوى الوطني، بالنظر للاختلافات التي قد تكون أحيانا جوهرية بين الباحثين في هذا المجال، ما ينعكس سلبا على مستوى فهم وإدراك الطالب.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

- إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط6، 1968.
- إياد خالد الطباع، الوجيز في أصول البحث والتأليف، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (دون معلومات أخرى) .
- حسين فريجه، تطور مناهج العلوم القانونية عبر العصور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2014.
- خالد حامد، منهج البحث العلمي، دار بجاية، الجزائر، ط1، 2003.
- ذوقان عبيدات وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، ط17، 2015.
- رحيم يونس كرو العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة، عمان، ط1، 2008.
- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- زكي نجيب محمود، أسس التفكير العلمي، دار المعارف للطباعة والنشر، القاهرة، العدد رقم 4 من سلسلة كتابك، دون سنة النشر.
- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003.
- طلعت همام، سين وجيم عن مناهج البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار عمار، الأردن، ط1، 1984.
- عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط3، 1977.
- عبد الله التطاوي، منهجية البحث الأدبي ومداخل التفكير العلمي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005.
- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد البحوث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، دار البيضاء (الجزائر)، دون سنة النشر.
- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط9، 2005.
- عصام حسن الدليمي وعلي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2014.

- عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، دون مكان النشر، 1999.
- علي مراح، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.
- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث العلمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، دون سنة النشر.
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، العدد رقم 3 من سلسلة كتب ثقافية شهرية، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 1978.
- كمال آيت منصور ورابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة (الجزائر)، 2003.
- محمد باباعمي، مقاربة في فهم البحث العلمي، دار وحي القلم، دون مكان دار النشر، ط1، 2014.
- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، دار الكتب، صنعاء، ط3، 2019.
- محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، 2020.
- محمد عبد العال النعيمي وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، مؤسسة الوراق، عمان، ط1، 2000.
- نور الدين حتحوت، منهجية البحث في العلوم السياسية، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

ثانيا: المطبوعات الجامعية

- رؤوف بوسعدية، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية ألقيت على طلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2015.
- شريفة بن غذفة، منهجية وتقنيات البحث، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الدكتور محمد لمين دباغين، سطيف2، 2016/2015.

- فريدة سقلاب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018/2017.

ثالثا: المحاضرات الجامعية

– لامية مجدوب، محاضرات في منهجية العلوم القانونية– مناهج البحث العلمي–، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021.

رابعا: المقالات الالكترونية

- عبد الحليم بن مشري، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2018، تاريخ التصفح(12-05-2021، الساعة 10.00)، متوفر على الرابط:

http:www.researchgate.net // publication/ 330994846

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	2-1
المحور الأول: مفهوم البحث العلمي	03
أولا: تعريف البحث العلمي	03
ثانيا: أهمية البحث العلمي	09
ثالثا: خصائص البحث العلمي	11
رابعا: أنواع البحث العلمي	13
المحور الثاني: التفكير العلمي	17
أولا: تطور التفكير عبر التاريخ	18
ثانيا: مفهوم التفكير العلمي	22
ثالثا: معوقات التفكير العلمي	26
المحور الثالث: مناهج البحث في العلوم القانونية	31
أولا: المنهج الوصفي	33
ثانيا: المنهج التاريخي	47
ثالثا: المنهج الاستقرائي	55
رابعا: المنهج الاستدلالي	62
خامسا: منهج تحليل المحتوى(المضمون)	69
سادسا: المنهج المقارن	75
خاتمة	88-87
قائمة المراجع	91-89
الفهرس	92